دراسة

مسألة التغيير في لبنان: جدليّة الخارج والطائفيّة السياسيّة والاقتصاد غير المُنتج

نجيب عيسى
**أستاذ وباحث في الاقتصاد السياسي*

هذا النصّ عبارة عن قراءة تاريخية مكثّفة لتطور الاجتماع اللبناني السياسي والاقتصادي منذ أربعينيات القرن التاسع عشر إلى الآن، نحاول أن نبيّن عبرها كيف أن مسار هذا التطور كان محكوماً، بشكل رئيسي، بتفاعل عوامل ثلاثة هي: الخارج، الطائفية السياسية والاقتصاد غير المُنتج، وكيف أن هذا التفاعل بين العوامل المذكورة جعل الاجتماع اللبناني هشاً، تنخره الانقسامات العَمودية وعاجزاً عن توليد دينامية اجتماعية ذاتية دافعة لتغيير بنيوي في النظام السياسي والاقتصادي، ما جعل الخارج يلعب الدور الحاسم في تحديد الوجهة التي يأخذها مسار هذا النظام عبر سلسلة من الأزمات لا تنتهي الواحدة منها إلا بتسوية يرعاها هذا الخارج وتعيد إنتاج نظام الطائفية السياسية والاقتصاد غير المُنتج بحلة جديدة. وفي ضوء الخلاصات التي نخرج بها من هذه القراءة، بخاصة ما يتعلق منها بالعوامل الرئيسية التي حكمت تاريخياً مسار الاجتماع اللبناني السياسي والاقتصادي، نحاول استشراف ما يمكن أن تؤول إليه الأزمة التي تعصف بلبنان في الوقت الحاضر، وما إذا كانت ستنتهي مرة أخرى إلى إعادة إنتاج شكل جديد من دولة الطائفية السياسية والاقتصاد الريعي، أم أن الظروف قد نضجت للتحوّل إلى دولة المواطنة المدنية والاقتصاد المُنتج؟

هذا ونقصد بـ«العامل الخارجي» انعكاسات الأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية (العربية ضمناً) وتفاعلها في ما بينها، على الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان. علماً بأن الداخل العربي لم يكن قبل الحرب العالمية الأولى يُعتبر خارجاً. ونقصد بـ«الطائفية السياسية» توزيع المناصب في السلطتين التشريعية والتنفيذية للدولة كما المناصب العليا في الإدارة الحكومية حصصاً على الطوائف تبعاً لنظام محدد سلفاً. ونعني بـ«الاقتصاد غير المُنتج» الاقتصاد الذي لا يقوم بشكل رئيسي على قاعدة من الإنتاج الحقيقي (الزراعة والصناعة) والخدمات (التجارة ضمناً) المرتبطة به مباشرة. ويعني الاقتصاد غير المُنتج في الحالة اللبنانية تحديداً غلبة إنتاج الخدمات لحساب الخارج والخدمات المرتبطة بالسلع المستوردة. وشاع في المدة الأخيرة وصف الاقتصاد اللبناني الذي نشأ بعد اتفاق الطائف بـ«الاقتصاد الريعي». ونحن سنستخدمه بمعنى أن الريوع صارت تشكل أهم مصادر الدخل القومي. وهنا نأخذ بالمفهوم الواسع للريع الذي يمكن أن تتعدّد مصادر استخراجه: الموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي، الموقع في السلطة السياسية والعلاقات الزبائنية والمصلحية مع أطرافها (الفساد)، الاحتكارات، الإيجارات، التحويلات والمساعدات الخارجية... وهذا المفهوم الواسع للريع يخوّلنا اعتبار اقتصاد الوساطة اللبناني قبل الحرب الأهلية اقتصاداً ريعياً ومصدر الريع هنا جيوسياسي اقتصادي.

هذا وقد رأينا أن يبقى هذا النص متخفّفاً من ذكر الأرقام والمراجع الكثيرة التي استند إليها. فهو، عدا القسم الأخير، عبارة عن أجزاء مكثّفة من مخطوطة نقوم بإعدادها للنشر في كتاب موضوعه «اقتصاد لبنان السياسي».

* * * *

القسم الأول: تدخّل الدول الكبرى المباشر، يؤسّس للدور الوظيفي والطائفية السياسية والاقتصاد غير المُنتج
عندما أخذ الصراع يحتدم بين الدول الغربية الكبرى في العقود الأولى من القرن التاسع عشر على وراثة السلطنة العثمانية في المشرق العربي لم يكن للبنان بحد ذاته، وتحديداً لجبل لبنان وبيروت، من أهمية اقتصادية بالنسبة إلى هذه الدول، لا كمصدر للمواد الأولية ولا كسوق واسعة لتصريف البضائع، وإنما كقاعدة وبوابة للانطلاق منها نحو الداخل العربي لاستتباعه اقتصادياً وسياسياً. وما أهّل لبنان للعب هذا الدور كان موقعه الجغرافي وعوامل أخرى مهّدت الطريق أمام الدول المذكورة لإقامة علاقات مع بعض المكوّنات الاجتماعية المحلية. فمن ناحية، كان هنالك تاريخ من العلاقات الدينية والثقافية بين بعض الطوائف المسيحية وأوروبا، بخاصة فرنسا. ومن ناحية ثانية فإن حالة عدم الاستقرار التي نتجت عن ضعف السلطنة العثمانية وما رافقها من صراعات في جبل لبنان بين الطوائف وهواجس تولّدت لديها، أتاحت لكل من الدول الكبرى تبرّر تدخلها بحجة حماية طائفة بعينها.

في هذا السياق، أخذ جبل لبنان وبيروت يتمايزان في تطورهما الاقتصادي والاجتماعي عن بقية المناطق التي ستشكل معهما في ما بعد لبنان الكبير. ففي جبل لبنان أخذت «الطائفية السياسية» طريقها لأن تصير ركيزة الاجتماع السياسي الأساسية. وذلك بعدما كانت المكانة في نظام المقاطعجية تحددها المراتب القبلية والعشائرية والعائلية لا الدينية. فعلى خلفية الصدامات المسلحة التي نشبت بين الدروز والمسيحيين في أعقاب حملة إبراهيم باشا، جرى التوافق بين الدول الأوروبية الكبرى والباب العالي (في عام 1841) على إقامة نظام القائمقاميتين على أساس طائفي. وفي عام 1861 عاد هذان الطرفان ليتوافقا على إقامة نظام المتصرفية أيضاً على أساس طائفي، إنما في إطار جبل لبنان ككل. وذلك بعد أن أخذت الصدامات المسلحة المحلية طابعاً أكثر عنفاً. ذلك أن المقاطعجيين الدروز رأوا أن انتفاضة المسيحيين ضد مقاطعجيتهم تحمل في طياتها تهديداً لوجودهم هم أيضاً. وظاهرة تحول الصراع الاجتماعي الطبقي إلى صراع طائفي هذه ستتكرر في لبنان لاحقاً.

أما التحول الثاني الذي كان أيضاً على غاية من الأهمية في جبل لبنان فكان إلحاق اقتصاده بالرأسمال الغربي بعد أن كان في حالة اندماج مع اقتصاد المنطقة. فإلى جانب الإنتاج الحرفي وزراعة الأشجار المثمرة، كان اقتصاد الجبل يعتمد بشكل رئيسي على إنتاج شرانق الحرير وتصنيعها محلياً وفي الداخل السوري. وكان هذا الأخير يمدّ الجبل بحاجاته من المواد الغذائية ولا سيما الحبوب. لكنّ رأس المال الغربي، والفرنسي بشكل خاص، أخذ بعد عام 1840 يتغلغل في الجبل بكثافة حتى أصبح في عهد المتصرفية يتحكم بإنتاج خام الحرير وتصديره. وفي المقابل أخذت البضائع الأوروبية تغزو السوق المحلية وتعمل على تدمير الإنتاج الحرفي المحلي، ما دفع سكان الجبل إلى الهجرة نحو الأميركيتيْن بأعداد كبيرة نسبياً. والهجرة ظاهرة أخرى ستبقى ملازمة للاجتماع اللبناني. وفي هذا السياق أخذ اقتصاد الجبل يزداد هشاشة وتبعية للخارج. فإنتاجه للحرير الخام وتصديره سيُصابان بضربة شبه قاضية في أوائل القرن العشرين بسبب مزاحمة الحرير الاصطناعي. وصار هذا الاقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على حركة الاصطياف وتحويلات المهاجرين والمقيمين في بيروت، وعلى الداخل السوري لتأمين حاجاته من الحبوب وغيرها من المنتجات الزراعية.

أما بيروت فستشهد، بعد سلسلة الاتفاقات التجارية التي فرضتها الدول الغربية على السلطنة العثمانية بعد عام 1838، بداية تشكّل الركيزة الاقتصادية للاجتماع اللبناني، وهي المتمثلة بإنتاج الخدمات لحساب الخارج (اقتصاد الوساطة) ولمصلحة الرأسمال الغربي تحديداً. فهذا الأخير (الفرنسي بشكل خاص) سيقوم، بعد تحوّل بيروت إلى عاصمة إدارية لولاية عثمانية تمتد من عكا إلى اللاذقية، باستثمارات ضخمة نسبياً في البنى التحتية التي تؤهّلها لتكون المعبر الرئيسي لحركتَي التصدير والاستيراد بين الغرب والداخل العربي. فجرى تزويدها بمرفأ حديث، وصلته بالداخل السوري شبكة من الطرق المعبّدة والسكك الحديديّة. كما جرى تزويدها بشبكتَي مياه وكهرباء، ما أهّلها لأن تكون مركز البنوك والوكالات التجارية الغربية الناشطة في المنطقة.

وفي كنف رأس المال الغربي الذي تغلغل في الجبل وفي بيروت، ستولد ظاهرة نادراً ما عرفتها البلدان المُستعمَرة وشبه المُستعمَرة. وهي المتمثلة بتشكّل برجوازية محلية تدربت بمعظمها، وتمرّست على أعمال الوساطة في العلاقات التي قامت بين القوى المُستعمِرة والبلدان الخاضعة لنفوذها. ومن أهم العوامل التي كانت وراء نشوء البرجوازية المحلية، التي ستنمو في ما بعد وتتحكّم بمسار الاقتصاد اللبناني وتبقى مسيحية في طابعها الغالب، التحصيل العلمي المتقدم الذي أتيح لها من قبل الإرساليات الدينية التي توسّع كثيراً نشاطها التعليمي أفقياً في صفوف المسيحيين، وعَمودياً بإنشاء الجامعتيْن الأميركية واليسوعية. وفي هذا السياق أخذ ينمو، إلى جانب دور بيروت الاقتصادي في المنطقة، دور آخر لها كمركز لنشر المنتجات الثقافية والفكرية الغربية.

وعلى خلاف ما كان عليه الوضع في جبل لبنان وبيروت، كانت بقية المناطق، التي سيجري ضمّها إلى لبنان لاحقاً، تخضع مباشرة للحكم العثماني، عبر ولاة أتراك يعهدون إلى وكلاء محليين بتحصيل الضرائب والمكوس. وبقي تغلغل رأس المال الأجنبي فيها محدوداً. فكان أغلب سكانها يعيشون في الأرياف من زراعة الحبوب وتربية المواشي على أراضٍ تعود في معظم الأحيان إلى زعامات محلية وتُستغل بطرق بدائية. أما سكان المدن والقصبات فكانوا يعيشون من نشاطات تجارية وحرفية بسيطة لا يتجاوز مداها بلاد الشام، إلا في حالتَي صيدا وطرابلس اللتين امتد نشاطهما التجاري إلى مصر والموانئ التركية. والمهم ذكره هنا هو أن العلاقات الاقتصادية التي كانت تربط هذه المناطق بالداخل السوري وفلسطين كانت أقوى بكثير من تلك التي كانت تربطها بجبل لبنان وحتى ببيروت.

أما على الصعيد الاجتماعي، فنلاحظ أن المناطق المذكورة، والتي كانت أغلبية سكانها من المسلمين، بقيت في ذلك الوقت، بشكل عام، بمنأى عن تأثير الغرب على صعيدَي الثقافة ونمط المعيشة. فعدا عدد قليل من المدارس العثمانية التي أنشئت في المدن الرئيسية، لم يخرج التعليم في هذه المناطق عن الإطار التقليدي المتمثل بالكتاتيب. ولم تظهر بين طبقة مالكي الأرض الكبار، وكبار التجار والوجهاء من جهة، وجماهير الفلاحين الفقيرة والحرفيين وصغار الكسبة من جهة ثانية، فئات اجتماعية جديدة ذات وزن.

إثر هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، جرى كما هو معلوم اقتسام المشرق العربي بين فرنسا وبريطانيا. هذا في حين كانت غالبية نخبه تعمل على إقامة كيان سياسي عربي مستقلّ. وكانت حصة فرنسا القسم الشمالي من الهلال الخصيب وتحديداً القسم الذي تبقّى بعد استيلاء بريطانيا على فلسطين وشرق الأردن والعراق. وكانت تتنازع النخب المسيحية اتجاهات عديدة بخصوص العلاقة مع الداخل العربي وحدود الكيان اللبناني ونوع علاقته بفرنسا. لكنّ الذي غلب من بين تلك الاتجاهات، خصوصاً عند النخب المارونية، اتجاهان رئيسيان؛ كلاهما متحمّس للخضوع للانتداب الفرنسي: أحدهما أراد إنشاء كيان خاص بالمسيحيين في جبل لبنان. والآخر، بقيادة البطريرك الحويك، أراد أن يشمل الكيان الجديد المناطق المحيطة بالجبل، بخاصة تلك التي يمكن أن توفر له قدراً من الأمن الغذائي يقيه شر مجاعة جديدة. وكان أن استجاب الفرنسيون لرغبة البطريرك وأعلنوا قيام لبنان الكبير بحدوده الحالية، وذلك على الرغم من رفض المسلمين بأغلبيتهم الانفصال عن سوريا. وبذلك جاء لبنان الكبير هذا، عبارة عن كيان اندرجت فيه مناطق وطوائف متفاوتة كثيراً في تطورها الاقتصادي والاجتماعي وتعاني من انقسام حادّ حول هويتها الوطنية وعلاقاتها الخارجية. لكنّ مرحلة الانتداب لم تُحدث أي تغيير له أهمية في هذه التفاوتات والانقسامات المجتمعية العَمودية. ذلك أن سلطة الانتداب الفرنسي، بالرغم من التحول الذي حصل في خريطة المشرق الجيوسياسية، استمرت بالنظر إلى لبنان كبوابة لتغلغلها الاقتصادي فيه. فعملت على تكريس الطائفية السياسية واقتصاد الوساطة كركيزتين أساسيتين للاجتماع اللبناني في جغرافيته الجديدة.

فعلى الصعيد السياسي، منحت سلطة الانتداب دولة لبنان دستوراً كرّست فيه نظام المتصرفية الطائفي بغلبة مسيحية في مجلسَي النواب والوزراء. وطوال فترة الانتداب كانت رئاسة الجمهورية من حصة المسيحيين. ولم يأت إلى رئاسة الوزارة مسلم سُني إلا في أواخر هذه الفترة. في حين لم يصل أي مسلم شيعي حتى إلى

رئاسة مجلس النواب. وكانت الأكثرية الساحقة لكبار الموظفين في الإدارة والقضاء والأجهزة الأمنية من المسيحيين.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أخذت منذ بداية مرحلة الانتداب الفرنسي تتبلور لدى معظم النخب المسيحية فكرة «لبنان سويسرا الشرق» الذي يجب أن يقوم اقتصاده بشكل رئيسي على إنتاج الخدمات بخاصة السياحة. إلى حد اعتبار هذه الأخيرة جزءاً أساسياً من الهوية الوطنية. هذا في حين غاب اهتمام النخب المسلمة بالمسائل الاقتصادية.

وفرنسا التي كانت قد خطّطت من جهتها، في فترة التمهيد للانتداب، للقيام بإصلاح زراعي يُطلق إنتاج بعض المواد الأولية التي تحتاج إليها، بعد أن ضمر كثيراً إنتاج خام الحرير في جبل لبنان، عادت عن مشروعها هذا. لأنها كانت بحاجة إلى كسب ولاء الزعماء والوجهاء من أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة فاكتفت بتشجيع زراعة التبغ. وبذلك بقيت أهمية لبنان الاقتصادية بالنسبة إلى فرنسا تتمثل بالدور الذي يمكن أن يلعبه كسوق لتصريف منتجاتها وبشكل رئيسي الدور الذي يمكن أن تلعبه بيروت كمعبر لحركة التصدير والاستيراد بين الغرب والشرق. وفي هذا السياق أبقت لبنان في وحدة اقتصادية مع سوريا، وربطتها مع بلدان المنطقة بعدد من الاتفاقيات التجارية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية كثّفت سلطة الانتداب الاستثمار في توسيع وتحديث البنى التحتية والمرافق العامة ومؤسسات التمويل التي كانت قد أقامتها سابقاً في بيروت. غير أن بيروت لم تستطع منافسة حيفا في الداخل العربي، واقتصر دورها على دور العاصمة الاقتصادية والإدارية للمجال السوري اللبناني. فتركّزت فيها النشاطات الاقتصادية والإدارية المرتبطة بهذا الدور، إلى جانب نشاطات خدماتية، تعليمية وصحية وثقافية وإعلامية وغيرها، ما جعل قطاع الخدمات القطاع الأكثر حيوية في الاقتصاد اللبناني. علماً أن بيروت وضواحيها شهدت بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929، وبفضل رساميل لبنانيين عائدين من المهجر، نمواً ملحوظاً لعدد من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة البديلة للاستيراد. وكما كانت هي الحال قبل الانتداب، بقي المسيحيون يشكلون الأكثرية الساحقة للبنانيين الذين احتلوا مواقع إدارية متقدّمة تحت إشراف الفرنسيين في النشاطات الاقتصادية التابعة مباشرة لسلطة الانتداب والأغلبية أيضاً في القطاع الخاص الحديث.

هذا الاتجاه الذي أخذه لبنان على الصعيد الاقتصادي عمل على تكريس، إن لم نقل تعميق، التفاوتات الاقتصادية الاجتماعية التي كانت قائمة عشية الانتداب على الصعيدين الجغرافي والاجتماعي. جغرافياً، أصبح لبنان عبارة عن مجالين مختلفين: من جهة، بيروت ومحيطها القريب من جبل لبنان، حيث تركّزت غالبية الاستثمارات الفرنسية واللبنانية، ومن جهة ثانية، المناطق الأخرى التي بقيت على الهامش. فبات المجال الجغرافي الأول يستقطب نشاطات اقتصادية، خدماتية وصناعية عالية الإنتاجية نسبياً، وتتمتّع أغلبية كبيرة من سكانه بمستوى معيشي لائق، نتيجة مستوى المداخيل المرتفع نسبياً وجودة الخدمات المتوفرة، ولا سيما الخدمات التعلّمية والصحية. وبقي للمجال الثاني نشاطات اقتصادية على العموم متدنية الإنتاجية، عمادها الزراعات والحرف التقليدية بالإضافة إلى التجارة الصغيرة، وبقي العاملون فيها يعانون من الفقر والأمّية. وتطابق هذا التفاوت على أساس جغرافي مع تفاوت من الطبيعة نفسها على أساس طائفي؛ فأكثرية السكان في المجال الأول كانت من المسيحيين، في حين كان معظم سكان المجال الثاني من المسلمين، ما انعكس اختلافاً في التركيب الطبقي بين الطائفتين. فتركّزت عند المسيحيين البرجوازية والطبقة الوسطى والعاملون بأجر في الصناعة والخدمات. في حين تركّزت عند المسلمين الأكثرية الساحقة للفلاحين الفقراء وصغار الكسبة مقابل كبار مُلاك أراضٍ وتجار متوسطي الحال. وعلى خط موازٍ بقي الانقسام حاداً بين الجماعتين حول الهوية الوطنية. فالنخب المسلمة الوازنة بقيت رافضة للانفصال عن سوريا حتى عام 1936 عندما سلّمت بالأمر الواقع على مضض، بسبب تسليم السوريين أنفسهم بهذا الأمر. في المقابل جهدت نخب مسيحية أيضاً وازنة من أجل إعطاء الكيان اللبناني المتشكّل تحت الانتداب الفرنسي هوية حضارية بعيدة عن هوية المنطقة العربية، فمنحته بعداً تاريخياً يمتد إلى آلاف السنين ورأت في الفينيقيين أجداداً للبنانيين أورثوهم خصائص جوهرية جعلتهم بالفطرة تجاراً مغامرين منفتحين على العالم...

القسم الثاني - بعد الاستقلال: تجدّد الدور الوظيفي وإعادة إنتاج الطائفية السياسية وهيمنة قطاع الخدمات
لم تجعل انقسامات الاجتماع اللبناني العَمودية تحت الانتداب الفرنسي الحصول على الاستقلال يأتي، بشكل رئيسي، نتيجة لإرادة وطنية جامعة وراسخة. صحيح أن النخب الوازنة عند كل من المسلمين والمسيحيين عملت بشكل مشترك، في أواخر عهد الانتداب، من أجل الحصول على الاستقلال. فالطرف المسلم كان أصلاً ضد الانتداب. والطرف المسيحي من جهته لم يعد يرى في الانتداب الفرنسي إطاراً صالحاً لضمان مصالحه وتحقيق طموحاته. ذلك أن البرجوازية المسيحية التي اشتدّ عودها في كنف الرأسمال الفرنسي، صارت تسعى لوضع يدها على المرافق العامة التي احتكرها الفرنسيون، بالإضافة إلى أنها كانت تجد صعوبة في مدّ نشاطها الاقتصادي إلى الخارج الواقع تحت النفوذ البريطاني. ثم جاء ضعف فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية ليولّد قناعة عند هذا الطرف ككل، بأن فرنسا لم تعد بمفردها قادرة على تأمين الحماية اللازمة لمصالح المسيحيين. ومع ذلك فإن العامل الحاسم الذي جعل لبنان يحصل على الاستقلال هو تحديداً تدخل بريطانيا التي كانت تسعى إلى بسط نفوذها على مجمل المشرق العربي، مستغلّة ضعف فرنسا والتقاء الطرفين المسيحي والمسلم على المطالبة بالاستقلال وتأييد كلّ من مصر والعراق.
أبقى «أبطال» الاستقلال في دستور الاستقلال، الذي جاء كصيغة معدّلة لدستور 1926، على النص الذي يقول بالصفة المؤقتة لنظام الطائفية السياسية. وتوافقوا على «ميثاق وطني» غير مكتوب يفترض أن مشكلة الانقسام المتجذّر حول الهوية الوطنية يمكن أن تُحل بإخراج لفظي يُعيد تعريف هذه الهوية بنفيين، على حد قول جورج نقاش. ثم جاء البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى ليتضمن من جهته، وعوداً بالعمل على كل ما من شأنه أن يضع لبنان على سكة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، من النهوض بالقطاعات المنتجة (الزراعة والصناعة)، إلى تحديث المرافق العامة، إلى شمول مختلف الخدمات الاجتماعية جميع المناطق وجميع المواطنين.
لكن كل ذلك بقي سرديات تكررها البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة دون أن تجد طريقها إلى حيز الواقع. ذلك أن الاستقلال الذي حصل عليه لبنان لم يكن استقلالاً ناجزاً، شأنه في ذلك شأن غالبية البلدان التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، فبقيت تابعة سياسياً واقتصادياً للدول التي كانت تستعمرها، خصوصاً أن النخب التي تسلّمت السلطة من المُستعمِر كانت قد نشأت وترعرعت في كنفه وبقيت مصالحها مرتبطة باستمرار حمايته لها. ومع أن كثيراً من هذه البلدان استطاع لاحقاً الإفلات من السيطرة الأجنبية والسير، إلى هذا الحد أو ذاك، على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلّة، فإن ذلك لم يحصل في لبنان، لأن جملة من العوامل عملت متضافرة على تجديد دور لبنان الوظيفي الإقليمي وتعزيزه بالتلازم مع إعادة إنتاج الطائفية السياسية واقتصاد الوساطة.
يمثل أول هذه العوامل، الذي يمكن اعتباره محور العوامل الأخرى، بأن بنية الدولة التي قامت بعد الاستقلال كانت على العموم قد اكتملت في ظل الانتداب الفرنسي والبرجوازية التي أمسكت بزمام السلطة السياسية والاقتصادية غداة الاستقلال هي بشكل عام نفسها التي شكّلت المرتكز المحلي لسلطة الانتداب، وجاء من صفوفها أول رئيس جمهورية صاحب السلطة الفعلية. وهذه البرجوازية هي التي فرضت رؤيتها الخاصة في ما يتعلق بمستقبل لبنان السياسي والاقتصادي. وهي الرؤية، التي قام ببلورتها ميشال شيحا، بعدد من المقولات، من أهمها: إن مهمة السلطتين التشريعية والتنفيذية الرئيسية في لبنان هي الحفاظ على التوازنات الطائفية. وعلى الدولة، التي هي بطبيعتها «تاجر فاشل»، ألّا تتدخل في الشأن الاقتصادي وتترك للمبادرات الفردية التعامل معه بحرية تامة. وأن اللبنانيين هم بالسليقة تجار لا يمكن لنشاطهم الاقتصادي إلا أن يكون مع الخارج أو في الخارج. وما زالت هذه المقولات إلى اليوم رائجة في أوساط سياسية وثقافية وفكرية واسعة من اللبنانيين. غير أن التزام لبنان بهذه الرؤية فعلياً لم يكن قدراً لا مفرّ منه، لولا جملة من المتغيّرات التي حصلت على الصعيدين الدولي والإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية وعملت على إعادة إنتاج الخصائص الرئيسية الثلاث التي قام عليها الكيان قبل الاستقلال؛ (الدور الوظيفي الإقليمي، الطائفية السياسية

واقتصاد الوساطة الريعي)، مع توابعها المتمثلة بالتفاوتات والانقسامات العَمودية الحادة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ومن أهم هذه المتغيّرات كان صعود الولايات المتحدة واحتلالها موقع القيادة للنظام الرأسمالي العالمي وغلبة نفوذها في العالم على نفوذ بريطانيا وفرنسا، بخاصة في المنطقة العربية. هذا في وقت أخذت فيه أهمية هذه المنطقة الاقتصادية والجيوسياسية تتعاظم بعد أن أصبحت من أغنى مناطق العالم بالنفط الخام. وجاء قيام دولة الاحتلال الصهيوني لفلسطين كعامل رئيسي آخر في إعادة إحكام الغرب سيطرته على المنطقة العربية. إلى ذلك أضف احتدام الصراع (الحرب الباردة) بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي الذي شكّلت المنطقة العربية إحدى ساحاته الرئيسية، ثم صعود حركات التحرر الوطني التي كانت المنطقة العربية أيضاً من ساحاتها الرئيسية.

هذه المتغيّرات لم تعمل على تجديد الدور الوظيفي الإقليمي للبنان فحسب وإنما أيضاً على تعزيزه وتوسيع نطاقه كثيراً. فأخرجته من إطار خدمة مصالح الرأسمال الفرنسي إلى خدمة مصالح الرأسمال الغربي ككل والأميركي بشكل خاص، وفي الفضاء الأوسع لما سمي بالشرق الأوسط. فبعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين، تحول نشاط مرفأ حيفا كمعبر لتجارة الغرب مع الداخل العربي إلى مرفأ بيروت، وكانت هذه الأخيرة ملجأً لعدد كبير من رجال الأعمال الفلسطينيين مع رساميلهم. ومع ازدياد إنتاج النفط وارتفاع عائداته المالية في الخليج والعراق، ازدادت كثيراً أهمية لبنان كمركز لترانزيت البضائع بما فيها النفط. هذا بالإضافة إلى أن لبنان (بيروت على وجه الخصوص) أصبح المنتج الرئيسي لمروحة واسعة من الخدمات الأخرى التي صارت الأقطار العربية النفطية بحاجة إليها. ثم جاء قيام أنظمة اقتصادية موجّهة في عدد من الأقطار ليتسبب بهروب قدر كبير نسبياً من الرساميل ورجال الأعمال إلى لبنان. وبذلك أصبح هذا البلد حلقة الوصل الرئيسية في حركة الرساميل والبضائع المتنامية بين الغرب الرأسمالي والداخل العربي. كما أصبح المقصد الرئيسي للأغنياء الجدد وحتى الميسورين من العرب سعياً للحصول على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية.

وفي هذا السياق يمكن القول بأن لبنان وبيروت تحديداً لعبت على الصعيد الاقتصادي الخدماتي بالنسبة إلى الداخل العربي الدور الذي لعبته عاصمة أي بلد من البلدان الخاضعة للنفوذ الاستعماري.

وبالإضافة إلى هذا الدور الوظيفي الاقتصادي، الذي تعزّز وتوسّع، أصبح للبنان المستقل دور وظيفي إقليمي آخر على الصعيد الجيوسياسي لا يقلّ أهمية. فالصراعات أخذت تحتدم في المنطقة العربية وعليها بين المعسكرين الرأسمالي الغربي والاشتراكي، وبين المعسكر الرأسمالي وحركات التحرر العربية، وبين القوى الكبرى داخل المعسكر الرأسمالي نفسه، ثم الصراعات بين الأنظمة العربية الموالية للغرب والأنظمة التي خرجت من دائرة نفوذه. هذه الأطراف جميعها كانت بحاجة إلى منصة يتوفر فيها قدر من الحرية يتيح لها رصد المتغيرات والاتجاهات والتناقضات التي تعتمل في المنطقة، وتوجه من خلالها نشاطات أدواتها الإعلامية والدعائية والأمنية والاستخبارية التجسّسية... وكان لبنان هو الذي تتوفر فيه الشروط المادية والبشرية للقيام بهذا الدور.

وكما كان الحال في مرحلة ما قبل الاستقلال، تلازمت إعادة إنتاج الدور الوظيفي مع إعادة إنتاج النظام السياسي الطائفي. فالفئة الاجتماعية، التي شكّلت القاعدة المحلية للدور الوظيفي المتجدّد، والتي أمسكت بزمام السلطتين السياسية والاقتصادية، بقيت هي نفسها بطابعها المسيحي المهيمن. وفي واقع الأمر كانت هذه الفئة ترى، في النظام الطائفي الذي تتولى قيادته، وليس في سردية الميثاق الوطني، الضمانة الفعلية لعدم ذوبان لبنان في محيطه العربي. وبعد صعود حركة التحرر العربية عاشت قيادات الدولة في خوف دائم من ابتلاع المحيط العربي للبنان وفقدان أرجحيتها فيه. هذا من جهة ومن جهة ثانية شكّل النظام الطائفي بهرميته ضمانة للغرب نفسه لاستمرار لبنان كمنصة لا غنى له عنها من أجل إحكام سيطرته على المنطقة العربية.

حتى أوائل السبعينيات من القرن، لم يواجه النظام المذكور أية معارضة محلية جدية، لا من داخله ولا من خارجه. فالطرف المسلم في هذا النظام بقي في موقع الضعيف؛ لا وزن له يُذكر في الرأسمال المسيطر والسلطة الاقتصادية واقتصر تمثيله في السلطة السياسية على زعامات تقليدية معظمها ظل ملحقاً بالقيادات

المسيحية، وترضى بالفتات من السلطة التي تتيح لها تعزيز مواقعها داخل طوائفها. وإذا كان للبعض منها من دعم خارجي فكان يأتي من أنظمة عربية خاضعة بدورها للنفوذ الغربي، تسبّب عجزها بنكبة فلسطين. وبقيت لعبة الموالاة والمعارضة تجري على أرضية النظام القائم. فالأحزاب العلمانية/غير الطائفية بقيت نخبوية محدودة التأثير بشكل عام، ولم تكن تنظر إلى الطائفية السياسية كمشكلة قائمة بذاتها. فهي كانت بمعظمها قومية، عربية أو سورية التوجه، وتعتبر أن الطائفية في لبنان من صنع الاستعمار وتقسيمه للمنطقة. وزوالها بالتالي يرتبط بتحرر هذه المنطقة وإعادة توحيدها. أما اليسار الماركسي من جهته فكان يعتبر الطائفية مجرد أداة تستخدمها البرجوازية اللبنانية لإحكام سيطرتها السياسية، وتختفي تلقائياً عندما يتمكن الصراع الطبقي من إزاحة هذه البرجوازية عن الحكم. وبالرغم من أن البرجوازية اللبنانية المتطرفة في ليبراليّتها الاقتصادية كانت تعتبر نفسها امتداداً حضارياً للغرب، فإن أياً من أطرافها الوازنة لم يخطر في باله أن يعبر عن نفسه سياسياً من خلال حزب ليبرالي علماني.

وتلازمت إعادة إنتاج النظام السياسي الطائفي مع بقاء الوعود الحكومية بالسير على سكة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة دون أي بعد عملي له أهمية. فأُعيد إنتاج التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الحادّة بين المناطق والطبقات والطوائف. فالوفاء بهذه الوعود، وكما أكدته التجارب التنموية الناجحة في مختلف أنحاء العالم، لا يمكن أن يُترك أمره للمبادرات الخاصة ويتطلب تدخلاً فاعلاً من قبل الدولة على صعيدَي التخطيط والتنفيذ. لكنّ المصالح الفئوية الضيقة للذين أمسكوا بالسلطتين السياسية والاقتصادية، اقتضت أن يلتزموا، ليس فقط بمقولة الاقتصاد الحر التي نصّ عليها الدستور، وإنما أن يأخذوا عملياً بأكثر صيغ الحرية الاقتصادية تطرفاً، ذاهبين بذلك عكس التيار الذي سارت فيه غالبية دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، بما فيها الدول الرأسمالية المتقدمة، إذ رأى ليبراليو لبنان في ردم التفاوتات القائمة وتعزيز الاندماج الاجتماعي تهديداً لركائز سلطتهم السياسية والاقتصادية. وفي هذا السياق قامت دولة الاستقلال بالانفصال الاقتصادي عن سوريا وأخذت، على خلاف ما أخذت به دولة الاستقلال في سوريا، بمبدأ «دعه يعمل دعه يمر».

واقتصر دورها على تزويد القطاع الخاص بما يحتاج إليه من تشريعات وبنية تحتية ومرافق عامة تمكنه من ممارسة نشاطه بحرية مطلقة. وفي هذا السياق صدر قانون السرية المصرفية وبقي لبنان دون بنك مركزي وطني ومن دون حسابات وطنية. وكانت إيرادات الموازنة تأتي بمعظمها من الضرائب غير المباشرة في وقت بقي فيه مستوى الإنفاق العام من الأدنى في العالم. ما كان يتسبب بفائض يتراكم على مرّ السنين. ذلك أن تمويل فساد الطبقة السياسية وقتها لم يمر مباشرة بخزينة الدولة وإنما من خلال العلاقة المباشرة مع القطاع الخاص (الشركات الاحتكارية والبنوك...) هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإن حجم الإدارة الحكومية بما فيها المؤسسات العامة بقي محدوداً لأن الزبائنية، توظيفاً وخدمات، بقيت تقتصر على عدد محدود من المفاتيح الانتخابية. وإلى ذلك أضف بقاء حجم الإنفاق على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضئيلاً. وهنا تجب الإشارة إلى أن القطاع الخاص هو الذي كان يتولى بشكل رئيسي تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ولا سيما التعليمية والصحية منها. وهكذا كانت محصّلة الليبرالية بصيغتها اللبنانية أن أصبح قطاع الخدمات يمارس هيمنة كاسحة داخل الاقتصاد على حساب قطاعَي الزراعة والصناعة. وبالرغم من معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة نسبياً التي نتجت عن هذه الهيمنة، أخذت تزداد أعداد المهاجرين إلى الخارج كما ازدادت أعداد النازحين من الأرياف إلى بيروت وضواحيها. وصار النطاق الضيق من الأراضي اللبنانية، الذي لا يتعدى العاصمة والجزء المحيط بها من جبل لبنان، يستقطب معظم النشاطات الاقتصادية والمرافق العامة والخدمات الاجتماعية. كما صارت فئة قليلة العدد من اللبنانيين (الـ4 %الشهيرة) تستأثر بالجزء الأكبر من الدخل الوطني. وفي المقابل بقيت أكثرية اللبنانيين بخاصة سكان الأرياف تعاني من أوضاع اقتصادية واجتماعية متردّية أسهب تقرير بعثة إرفد الشهير في شرحها.

وكما أنه لم تتشكّل قوى اجتماعية سياسية قادرة على إحداث خرق في النظام السياسي الطائفي القائم، كذلك الأمر في ما يتعلق بالنظام الاقتصادي بمستويَيه الإنتاجي والتوزيعي. فبالإضافة إلى الارتباط الوثيق لرأسمال الوساطة بالسلطة السياسية الطائفية، فإن طبيعته القائمة على تحقيق الربح السريع وبمعدلات عالية حالت دون

دخوله في دائرة الإنتاج الحقيقي، إلا بالقدر الذي يتيح تحقيق معدلات الربح العالية نفسها. لذلك لم تنمُ إلا بعض الصناعات البديلة للاستيراد، العائدة ملكيتها في معظم الأحيان إلى تجار أو مصرفيين، وتتمتع بوضع احتكاري أو بحماية جمركية عالية. هذا إلى جانب انتعاش بعض المحاصيل الزراعية الصالحة للتصدير. وإلى ذلك أضف أن النموذج الاقتصادي القائم على هيمنة قطاع الخدمات جعل القوى العاملة تعاني من مشاكل بنيوية أبقتها مشتّتة المصالح، لا تنتظم في حركات نقابية واجتماعية ذات تأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة من قبل الدولة. فالطبقة العاملة في الصناعة بقيت محدودة العدد، بسبب ضعف القطاع الصناعي نفسه وتوزّعها على وحدات إنتاج صغيرة الحجم. فكانت القوى العاملة بمعظمها تعمل إما في قطاع الزراعة وإما في قطاع الخدمات. ففي ما يتعلق بالعاملين في الزراعة، نلاحظ أن أوضاعهم القانونية ومواقعهم في عملية الإنتاج اختلفت كثيراً، ليس فقط حسب المنطقة الجغرافية بل وأيضاً داخل المنطقة الواحدة. فكان هنالك العمل للحساب الخاص في ملكيات صغيرة تُعنى بزراعة الحبوب أو الأشجار المثمرة، والعمل بالأجرة في ملكيات كبيرة، والعمل بالمحاصصة أو الضمان في ملكيات مختلفة الحجم تُعنى بزراعات تقليدية أو حديثة، بَعلية أو مروية. هذا إلى جانب العمل بموجب ترخيص في زراعات تحتكرها الدولة (التبغ بشكل خاص)، وكان هنالك أيضاً العمل للحساب الخاص أو لحساب الغير في زراعات ممنوعة. إلى كل ذلك أضف توزّع مجموع القوى العاملة في الزراعة بين العمل الدائم والعمل الموسمي. أما في ما يتعلق بالعاملين في قطاع الخدمات، فبالإضافة إلى توزّعهم على قطاعات فرعية كثيرة، نلاحظ أيضاً أن أوضاعهم القانونية في عملية الإنتاج قد اختلفت بدورها كثيراً. فإذا وضعنا جانباً العاملين في القطاع العام، كان العاملون بأجر في القطاع الخاص، أقل عدداً من العاملين لحسابهم الخاص. وهؤلاء توزّعوا في وحدات إنتاج بمعظمها صغيرة الحجم. علماً أن أكثرية النازحين من الأرياف إلى ضواحي بيروت عملت في نشاطات خدماتية هامشية/رثّة.

القسم الثالث - أزمات الجمهورية الأولى

على خلاف ما كان عليه الأمر في مرحلتَي المتصرفية والانتداب الفرنسي، عاش لبنان بعد الاستقلال وزوال الحكم الأجنبي المباشر، في حالة عدم استقرار دائم. فما كان يخرج من أزمة إلا ليدخل في أخرى أشد خطورة. ذلك أن استمرار ثالوث الدور الوظيفي، الطائفية السياسية والاقتصاد غير المنتج، وهذه المرة في ظل موازين قوى دولية وإقليمية غير مستقرة، أبقى البنية المجتمعية اللبنانية غير متماسكة وعلى غاية من الهشاشة، تنخرها الانقسامات العَمودية وعاجزة بالتالي عن توليد دينامية وطنية ذاتية دافعة للتغيير البنيوي، ما جعل التطور السياسي والاقتصادي الاجتماعي في هذا البلد خاضعاً بشكل رئيسي للمتغيّرات التي طاولت علاقات المنطقة العربية بالمراكز الرأسمالية الغربية، المرتبطة بدورها بالمتغيّرات التي شهدتها الساحتان الدولية والإقليمية، كل على حدة. ونتيجة لذلك صارت سردية الميثاق الوطني عن حياد لبنان بين العرب والغرب عبارة عن خرافة. فالحراك السياسي في الشارع الذي أدى في عام 1952 إلى استقالة رئيس الجمهورية، الموسوم عهده بالفساد، كان يحرّكه في الواقع صراعٌ داخل الطبقة السياسية مرتبط بالصراع داخل المعسكر الغربي على النفوذ في المنطقة العربية. وجاءت إزاحة بشارة الخوري عن الحكم لتكرّس دخول لبنان في دائرة النفوذ الأميركي. وبذلك دخل لبنان حقبة الأزمات الأشد خطورة. وقد جاءت أولى هذه الأزمات نتيجة لصعود حركة التحرر العربية بقيادة مصر الناصرية في أواسط الخمسينيات. فقد استطاعت الناصرية، في صراعها ضد إسرائيل والمشاريع والأحلاف التي أقامها المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية بحجة مواجهة المدّ الشيوعي في الشرق الأوسط، أن تستقطب جماهير واسعة في مختلف الأقطار العربية، ومن ضمنها لبنان. فقامت معارضة شعبية واسعة لحكم رئيس الجمهورية (كميل شمعون) الذي أراد إلحاق لبنان بحلف بغداد، ما دفع زعامات سياسية من داخل النظام، مسلمة بمعظمها، لأن تأخذ بيدها زمام قيادة هذه المعارضة، خوفاً من أن تفقد سيطرتها على قواعدها الشعبية. وأدى تفاعل الصراع الذي قام بين الحكم والمعارضة إلى نشوب الحرب الأهلية الخاطفة في عام 1958. وانتهت هذه الحرب بتسوية بين

الولايات المتحدة ومصر كانت نتيجتها «لا غالب ولا مغلوب»، واقتصر جانبها العملي على بندين هما: وجوب أن يحافظ لبنان على نوع من التوازن في سياسته الخارجية بين مصر والولايات المتحدة وأن يأتي إلى سدة رئاسة الجمهورية قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب ليتولى أمر تنفيذ هذه المهمة، باعتباره من خارج الطبقة السياسية التقليدية.

شكّل مجيء شهاب إلى الحكم حدثاً استثنائياً في تاريخ لبنان المستقل. فقد ذهب إلى أبعد من الالتزام بسياسة خارجية متوازنة ووضع لأول مرة (ولآخر مرة حتى الآن) مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فعلياً على جدول أعمال الحكم في لبنان. فقد رأى شهاب، من منظوره الفكري المسيحي ذي البعد الاجتماعي، أن لبنان لا يمكن أن يعرف الاستقرار مع توغّل سياسييه في جشعهم (وصفهم بأكلة الجبنة) واستمرار حالة التخلف النافرة التي كانت تعاني منها المناطق خارج بيروت وجبل لبنان، والتي كان قد عاينها عن قرب بحكم خدمته في الجيش. فكان أن كلّف بعثة إرفد الفرنسية بإجراء مسح شامل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ليصار إلى وضع تصوّر لمعالجة المشاكل التي تعاني منها هذه الأوضاع . وبناءً على النتائج التي خرج بها تقرير إرفد، عمل شهاب على استحداث الأطر المؤسّساتية التشريعية والإدارية التي تمكّن الدولة من القيام بدورها التنموي الجديد. فجاءت الإنجازات على هذا الصعيد على غاية من الأهمية، وهي معروفة ولا داعيَ لتفصيلها. هذا من جهة، ومن جهة ثانية قام باستخدام الفوائض المالية التي راكمتها موازنات الحكومات السابقة للإنفاق على إقامة البنى التحتية والمرافق العامة وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية. وكانت الإنجازات في هذه المجالات لمصلحة الأرياف والمناطق الطرفية أيضاً على غاية من الأهمية، إذ جرى تزويدها بشبكات كهرباء ومياه الشفة ومدارس رسمية ومستوصفات حكومية وشبكة من طرق المواصلات والاتصالات ربطتها بالعاصمة، بالإضافة إلى مشاريع استصلاح الأراضي وشق الطرقات الزراعية وتشجيع الحرف اليدوية... وعلى الصعيد الوطني العام كان من أهم إنجازات الشهابية إنشاء البنك المركزي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتأسيس الفعلي للجامعة اللبنانية.

لكنّ إنجازات الشهابية بقيت عملياً محصورة في دائرة معالجة النتائج ولم تدخل في دائرة التصدي للأسباب الفعلية للمشاكل المطروحة، الكامنة في النظام السياسي والاقتصادي القائم. ولربما كان لها أن تذهب أبعد مما ذهبت إليه لو تسنّى لشهاب أن يبقى في الحكم مدة أطول. المهم هنا هو أن التجربة التنموية الشهابية لم تقترب من ركيزتَي هذا النظام. فشقّه السياسي الطائفي بقي كما هو. وكل ما هنالك أن شهاب عمل على تقليص نفوذ عدد من السياسيين التقليديين الذين تعاقبوا على السلطة بعد الاستقلال وأدخل بعض التوازن الطائفي في الإدارة الحكومية. وكان اعتماده في الحكم بشكل رئيسي على الجهاز الإداري البيروقراطي والأجهزة الأمنية. وعلى الصعيد الاقتصادي لم تُحدث هذه التجربة تعديلات ذات أهمية على نظام الحرية المفرطة التي كان يتمتع بها القطاع الخاص، فبقي النظام الضريبي على حاله. ولم تُزود الدولة بأدوات فعّالة للنهوض بقطاعَي الزراعة والصناعة، فاستمرت الهيمنة داخل الاقتصاد لقطاع الخدمات. واستمر معها العجز الكبير في الميزان التجاري والاعتماد المفرط على الاستيراد لتأمين الحاجات الاستهلاكية. كما استمر التفاوت الكبير في توزيع الدخل الوطني على الفئات الاجتماعية.

في المحصّلة، لم يتأسّس النهج الشهابي التنموي على أرضية سياسية واقتصادية اجتماعية صلبة. لذلك لم يصمد طويلاً بعد خروج شهاب نفسه من الحكم. وأخذ يضمر بعد تبدّل الظروف التي جاءت به إلى رئاسة الجمهورية. فهزيمة العرب في حرب إسرائيل عليهم في عام1967ذهبت بالتسوية المصرية الأميركية التي ثم أتى بعدها فوز الحلف الثلاثي في الانتخابات النيابية وانتخاب سليمان .كانت سبب مجيئه إلى الحكم فرنجية رئيساً للجمهورية، ليعيدا الطبقة السياسية التقليدية إلى الإمساك بزمام السلطة السياسية إلى جانب الطبقة التي بقيت مهيمنة على الاقتصاد. لكن عودة الدولة العميقة ترافقت مع أزمة جديدة أكثر حدّة وأشمل، انتهت، كما هو معروف إلى حرب أهلية طويلة ومدمّرة. فقد أدّت هزيمة مصر ورحيل عبد الناصر بعدها بسنوات قليلة إلى أخذ المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد إسرائيل موقع الطليعة ورأس الحربة في حركة التحرر الوطني العربية، فالتفّت جماهير عربية واسعة حولها. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، تفاقمت

الخلافات حول القضية الفلسطينية بين أنظمة الحكم في الأقطار العربية، بما فيها تلك المعادية للنفوذ الغربي، وسعى كل منها على طريقته لإدخال المقاومة الفلسطينية المسلحة في كنفه. لكنّ لبنان تميز عن سائر هذه الأقطار بأن أرضه أصبحت المرتكز الرئيسي لهذه المقاومة. وجاء تميّز لبنان هذا بإرادة شرائح واسعة من اللبنانيين، وذلك لأسباب مختلفة تقاطعت عند أمرين رئيسيين: الأول، عدالة القضية الفلسطينية والثاني، الشكوى من النظام السياسي والاقتصادي القائم ومن ثم الاستقواء بالمقاومة لإحداث تغيير في النظام القائم. وبذلك لم تعد المسألة الوطنية في لبنان تعني مجرد تأييد وتقديم الدعم للمقاومة الفلسطينية بالأشكال التي كانت تعتمدها الدول العربية الأخرى، وإنما أصبحت تعني اخراط لبنان نفسه عملياً في العمل المسلح ضد إسرائيل، خصوصاً أن الكثير من الشباب اللبناني انضم إلى المقاومة المسلحة عبر المنظمات الفلسطينية أو عبر الأحزاب السياسية القومية واليسارية التي أنشأت أجنحة عسكرية خاصة بها وانضوت في جبهة واحدة مساندة للمقاومة الفلسطينية.

لكنّ المتغيّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي شهدتها الساحات المحلية والإقليمية والدولية خلال الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، لم تجعل الأزمة الجديدة تقف، كالسابق، عند حدود انقسام اللبنانيين حول موقع بلدهم في الصراع المحتدم بين حركة التحرر الوطني العربية والمعسكر الغربي وحلفائه الإقليميين وصارت تشكل تهديداً للأسس التي يقوم عليها النظام. وهذا ما اعتبرته الأحزاب والمؤسسات الأكثر تمثيلاً للمسيحيين تهديداً وجودياً للدولة الذين رأوا في ركيزتَيها والعلاقة بالغرب الضمانة الرئيسية لبقائهم في الشرق. فأنشأت بدورها أجنحة عسكرية وانتظمت في جبهة مواجهة للمقاومة الفلسطينية وحلفائها.

وكات فئات واسعة من الفئات الفقيرة، خصوصاً في الأرياف قد تمكنت بفضل النهج الشهابي من الوصول إلى مستويات متقدمة من التعليم بما في ذلك المستوى الجامعي. ولكن في المقابل لم يستطع هذا النهج الحد من هجرة سكان الأرياف إلى الخارج أو نزوحهم إلى بيروت. هذه العوامل الثلاثة: التعليم، الهجرة والنزوح، كان لها تأثير متفاوت على موازين القوى الاجتماعية داخل الطوائف. وهذا معطوفاً على تفاوت معدلات النمو الديموغرافي في ما بين هذه الطوائف سيؤدي إلى المزيد من الخلل في موازين القوى بينها ويشكل تهديداً إضافياً للنظام القائم.

ففي ما يتعلق بالمسيحيين، كانت معدلات النمو الديموغرافي عندهم تتجه إلى الانخفاض. ولم يشهد تركيبهم الطبقي تغييراً نوعياً كبيراً، إذ بقي يتميز بقوة البرجوازية التجارية المالية الكبرى واتساع دائرة الطبقة الوسطى مع ارتفاع نسبي في أعداد العاملين بأجر. وكذلك الأمر في ما يتعلق بالطائفة الدرزية، فلم تشهد تغييراً نوعياً مهماً لناحية تركيبها الطبقي، إذ بقي الطابع الفلاحي غالباً عليها وبقيت قياداتها السياسية بأيدي الزعامات التقليدية. في حين أخذ التغيير عند الشيعة مدى أبعد. فإلى ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي، أخذ الطابع الفلاحي التقليدي الذي كان طاغياً عندهم يتقلّص بسرعة، إذ برزت فئة متمولي الاغتراب، وتوسّعت دائرة البرجوازية الصغرى والمتوسطة في الأرياف (بسبب الاغتراب والتوظيف في الإدارات الحكومية وسلك التعليم الرسمي). وفي بيروت وضواحيها زادت كثيراً أعداد العاملين منهم بأجر، ولا سيما في قطاع الصناعة. وزادت أكثر أعداد العاملين منهم في الخدمات والأعمال الهامشية المتدنية الإنتاجية. وهذا كله عمل على تآكل سلطة الزعامات العائلية التقليدية داخل هذه الطائفة. أما عند السُّنة فلم يأخذ التغيير المدى الذي أخذه عند الشيعة؛ فبحكم تركز هذه الطائفة الديموغرافي في المدن الساحلية الرئيسية بقي العاملون منها في نشاطات تجارية وخدماتية وحرفية ذات الطابع العائلي يشكلون الكتلة الاجتماعية الأوسع. هذا في حين لم يعرف سكان الأرياف هجرة إلى الخارج بكثافة الهجرة التي طاولت الشيعة. وتوجّهت هجرتهم بشكل رئيسي إلى بلدان الخليج النفطية حيث تمكنت فئة قليلة نسبياً من رجال الأعمال من تكوين ثروات كبيرة. لكنّ هذه الفئة لم تتوصل إلى أن تكون نداً فعلياً للبرجوازية المسيحية الكبرى، ولم تتوصل أيضاً إلى تشكيل تهديد فعلي للزعامات العائلية السُّنية المَدينية التقليدية.

إن التطور الاقتصادي الاجتماعي المتفاوت للطوائف، معطوفاً على اختلاف مواقفها من المقاومة الفلسطينية، عملا على تعدد أشكال التهديد الذي تسببت به الأزمة للنظام القائم. فعند الشيعة ظهر تياران رئيسيان تصديا

للزعامات التقليدية وكانا بالتالي، معارضين للنظام القائم. أحدهما، وهو الأكثر شعبية، تمثل بحركة المحرومين التي قادها الإمام موسى الصدر لإخراج الطائفة من حالة التهميش السياسي والاقتصادي الاجتماعي، ولكن من داخل النظام. ومن موقع المستقل عن المقاومة الفلسطينية، كان الصدر مؤيداً لها وفي الوقت نفسه معارضاً لبعض ممارساتها وعاملاً على إنشاء تنظيم مسلح خاص بالحركة من أجل التصدي للاعتداءات الإسرائيلية. أما التيار الآخر فخرج من الإطار الطائفي وانخرط كأفراد في صفوف المقاومة الفلسطينية مباشرة أو في صفوف الأحزاب والمنظمات اليسارية والقومية العلمانية المساندة لهذه المقاومة. هذا في حين تمثل الحضور السني في العمل المسلح المناصر للمقاومة الفلسطينية أساساً بعدد من المجموعات المتفرقة التي بقيت على انتمائها الناصري. ومن جهتها اعتبرت القيادات السياسية والدينية للطائفة المقاومة الفلسطينية، بمثابة سند لها في سعيها إلى تحسين وضع الطائفة داخل النظام السياسي القائم، مكتفية برفع مطلب المشاركة في الحكم. أما الطائفة الدرزية فلم ترفع على الأقل علناً مطالب خاصة بها، وتحلّقت بمعظمها حول زعامة كمال جنبلاط الذي تولى قيادة الحركة الوطنية العلمانية.

ترافق الانقسام اللبناني الحادّ حول المقاومة الفلسطينية مع سلسلة من الصدامات التي جاءت دامية في أحيان كثيرة. لكن ذلك لم يحل دون تواصل حركة النمو الاقتصادي بوتيرة أعلى من السابق. ذلك أن إغلاق قناة السويس الذي أعقب حرب 1967، ثم الارتفاع المتواصل للموارد المالية للأقطار العربية المصدّرة للنفط، أعطيا دفعاً قوياً ليس فقط لقطاع الخدمات وإنما هذه المرة لقطاع الصناعة أيضاً. لكن عودة الدولة العميقة مع نظامها الاقتصادي الاجتماعي المتطرف بليبراليته حال من جديد دون توظيف هذا النمو في عملية تغيير نوعي للبنية الاقتصادية الاجتماعية القائمة، لا بل إن بعض وجوه الخلل في هذه البنية صارت أكثر وضوحاً. فعلى الصعيد الاقتصادي ارتفعت مؤشرات التبعية للخارج، إذ زاد الاعتماد على التصدير من أجل تصريف الإنتاج المحلي المتنامي للخدمات والسلع. كما زاد الاعتماد على الاستيراد من أجل تأمين حاجات الداخل من السلع الاستهلاكية والإنتاجية. وجرى هذا وذاك في ظل استمرار البنية الاحتكارية للتجارة الخارجية (الوكالات الحصرية)، ما أدى إلى أن تجتاح لبنان في السنوات الأولى من السبعينيات موجة التضخم التي عرفتها البلدان الرأسمالية المتقدمة نتيجة لتعويم الدولار وارتفاع أسعار النفط. فانخفضت القدرة الشرائية لأكثرية اللبنانيين، ولا سيما منهم العاملون بأجر وذوي الدخل المحدود. وهذ ما أطلق العنان لحركة احتجاج واسعة النطاق (تظاهرات واعتصامات وإضرابات) أخذت في بعض الأحيان طابعاً عنيفاً (إضراب عمال غندور، حركة مزارعي التبغ). وكان من الواضح أن أية معالجة جدية لمشكلة ارتفاع الأسعار تضع المسؤولين أمام تحديين على الأقل، هما : إعادة النظر في النظام الجمركي الذي لا يؤمّن الحماية للإنتاج المحلي من جهة، ومكافحة الاحتكار من جهة ثانية. وهذا ما كان يعني للممسكين بالسلطتين السياسية والاقتصادية مساساً بالنظام الاقتصادي الحر. وفي هذا السياق جاء إفشال محاولة الوزير الياس سابا فرض رسوم جمركية على استيراد بعض السلع الكمالية، ومحاولة الوزير إميل بيطار تخفيض أسعار الأدوية. هذا الرفض من قبل الدولة العميقة لإحداث أي تعديل في النظام الاقتصادي، ترافق أيضاً برفضها لإدخال أي تعديل في البنية الهرمية للنظام الطائفي من شأنه تحسين موقع المسلمين في السلطة السياسية. وهكذا ظلت الأزمة، المتعددة الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمختلفة المضامين الوطنية والطائفية والطبقية تتفاعل إلى أن انفجرت حرب أهلية.

لا مجال هنا لتناول مختلف مراحل هذه الحرب بالتفصيل، ونكتفي بالتركيز على أمرين رئيسيين : الأول هو أنه، كما كان للعوامل الخارجية الدور الرئيسي في تشكّل الأزمة التي أوصلت إلى الحرب الأهلية، فإن العوامل الخارجية لعبت أيضاً الدور الرئيسي في تحديد المسار العام للحرب الأهلية. أما الأمر الثاني فهو أن هذه الحرب شكّلت مرحلة تأسيسية لإعادة النظام السياسي والاقتصادي للجمهورية الأولى، إنما بشكل جديد. فقبل عام 1982، دارت الحرب من جهة بين الجبهة اللبنانية ذات اللون الطائفي المسيحي الواحد قيادة ومقاتلين وجماهير وقاتلت بهدف معلن هو منع توطين الفلسطينيين في لبنان، ومن جهة ثانية، التحالف الذي قام بين المقاومة الفلسطينية، التي كانت تسعى للتشبّث بلبنان كقاعدة تنطلق منها للصراع مع إسرائيل،

والحركة الوطنية اللبنانية التي كانت هذه المقاومة وتقاتل في الوقت نفسه من أجل تغيير النظام السياسي الطائفي. لكنّ الحركة الوطنية التي تميّزت بالتنوع الطائفي لقياداتها، كان معظم مقاتليها من المسلمين وبقيت، على العموم، نخبوية، لا تتمتع بقاعدة جماهيرية واسعة إلا عند الطائفة الدرزية لكون كمال جنبلاط على رأسها.

بعد مضي حوالى سنتين على بدء الحرب، صار التحالف قاب قوسين أو أدنى من الانتصار. وهذا ما رأت فيه الولايات المتحدة تهديداً جدياً للكيان الصهيوني. وفي هذه الأثناء كان مركز الثقل في النظام العربي ينتقل، بعد رحيل عبد الناصر، إلى أقطار الخليج النفطية بقيادة السعودية. وكانت سوريا قد دخلت في هدنة مع هذا النظام، بعد أن تركها أنور السادات وحيدة في مواجهة إسرائيل خلال حرب تشرين 1973. فكان انتصار المقاومة الفلسطينية في لبنان يعني فقدان النظام العربي القائم، ومن ضمنه سوريا، لسيطرته على مجرى الأمور في المنطقة ووضعه في مواجهة، لا يريدها ولا طاقة له عليها، مع الولايات المتحدة وإسرائيل. فكان أن أعطت الولايات المتحدة الضوء الأخضر لدخول الجيش السوري إلى لبنان، تحت غطاء قوات الردع العربية، بهدف منع التحالف من إلحاق هزيمة بالجبهة اللبنانية. وهذا ما حصل بالفعل. ومع الدخول السوري إلى لبنان دخلت الحرب الأهلية في هدنة ظهر فيها الطرف اللبناني في التحالف الخاسر الأكبر. وأدى الضعف الذي أصاب الحركة الوطنية، بخاصة بعد اغتيال كمال جنبلاط إلى طي شعار تغيير النظام السياسي الطائفي. لكنّ الهدنة لم تعمر طويلاً، إذ سرعان ما شهد الإقليم متغيّرات أطاحت بالتفاهمات التي جعلت من سوريا راعية لهذه الهدنة. فبعد اتفاقية كامب ديفيد ودخول مصر في صلح مع إسرائيل وانتصار الثورة الإسلامية في إيران، دخل لبنان في مرحلة جديدة من الحرب، شهدت تحولاً نوعياً على صعيد القوى الفاعلة في كل من طرفَي الصراع. فانتهزت إسرائيل الوضع الإقليمي الجديد وقامت باجتياح الأراضي اللبنانية لإخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان، وتأمين غلبة الطرف المسيحي على الصعيد المحلي. ولما تحقّق لها ذلك، أنزلت الولايات المتحدة وفرنسا قوات عسكرية في بيروت لتكريس هذه الغلبة وإرغام لبنان على عقد اتفاقية صلح مع إسرائيل. أما في الطرف المقابل، فقد أصبحت سوريا هي الداعم الرئيسي للقوى المواجهة للجبهة اللبنانية، بعد أن أصبح الطابع الطائفي طاغياً على هذه القوى (شيعية حركة أمل ودرزية الحزب التقدمي الاشتراكي). وبعد خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان ظهرت برعاية من إيران، المقاومة الإسلامية التي أصبحت الجناح العسكري لحزب الله وتولّت طرد الجيشين الأميركي والفرنسي. ثم أخذت على عاتقها، إلى جانب جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية (جمول)، مهمة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

في هذا السياق المتعدد الأطوار والأبعاد للحرب الأهلية ستُكوّن العناصر الرئيسية التي جعلت من النظام السياسي والاقتصادي، الذي قامت عليه الجمهورية الثانية، شكلاً جديداً للنظام الذي قامت عليه الجمهورية الأولى.

فعلى الصعيد السياسي، وباستثناء القيادة الجنبلاطية، جرت إزاحة الزعامات السياسية التقليدية وأحزابها عن مراكز القرار السياسي داخل طوائفها وعلى المستوى الوطني. وأخذت مكانها (بقدر أقل عند السُّنة) قيادات المنظمات المسلحة (أمراء الحرب). ولم يعد الصراع بين هذه القيادات، كما كان الحال في الخمسينيات، يدور فقط حول موقع لبنان في الاصطفافات الدولية والإقليمية، إنما غدا متلازماً مع الصراع على مواقع الطوائف في القرار السياسي على المستوى الوطني. ونلاحظ بشكل خاص، في هذا السياق تزايد الوزن السياسي والعسكري للطائفة الشيعية. وفي السياق نفسه، تجب الإشارة إلى الفرز السكاني الواسع النطاق الذي نتج عن الحرب الأهلية وأدى إلى قيام معازل طائفية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت المرحلة الأولى من الحرب الأهلية بداية تحوّل على غاية من الأهمية في النموذج الاقتصادي اللبناني. فما جرى في هذه المرحلة من دمار وخراب كبيرين على صعيد رأس المال المادي (بنى تحتية ومرافق عامة ومؤسسات إنتاجية) ونزف حادّ في رأس المال البشري (قتلى وجرحى وهجرة)، أدى من جهة، إلى تقلّص الإنتاج الزراعي والصناعي الضعيف أصلاً. ومن جهة ثانية، أدّى إلى ضمور دور الوساطة الذي كان يلعبه الاقتصاد اللبناني في العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة بين الداخل

العربي والغرب. هذا في وقت ترافق فيه انغماس لبنان في حربه الأهلية مع فورة نفطية لا سابق لها، شهدتها أقطار الخليج، أتاحت لها الإنفاق على نطاق واسع على إقامة شبكة من البنى التحتية والمرافق العامة والمؤسسات الإدارية من الأحدث في العالم، ومكّنتها من أن تصير على علاقة مباشرة مع الغرب والاستغناء عن معظم الخدمات التي كان لبنان يقدمها لها. وحصل ذلك بمساهمة ملحوظة من قبل اللبنانيين الذين هاجروا إلى هذه الأقطار بكثرة. وهكذا أخذ الاقتصاد اللبناني يتحول إلى نموذج أكثر ريعية. فبعد أن كان يقوم بشكل رئيسي على إنتاج الخدمات لحساب الخارج، أصبح محرّكه الرئيسي الاستهلاك المحلي المموّل بالتدفقات المالية الخارجية. ففي المرحلة الأولى من الحرب، كانت تحويلات المهاجرين اللبنانيين المالية إلى ذويهم، وتحويلات الدول الغربية والعربية لتمويل الأطراف المتصارعة، من الزخم، بحيث بقيت المؤشرات على الصعيد الماكرواقتصادي تقريباً على ما كانت عليه قبل الحرب. لكنّ الأمر اختلف بعدها؛ فقد أدى خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان إلى ضمور هذه التحويلات. ومن جهتها أخذت الميليشيات المسلحة تضع يدها على المرافق العامة والاستيلاء على جزء كبير من إيرادات الدولة المالية، ولا سيما العائدات من الرسوم الجمركية. وبالمقابل زاد إنفاق الدولة على التسلح بعد أن أدخل أمين الجميل الجيش طرفاً في النزاع الأهلي. وبقي الإنفاق الجاري في الموازنة على ارتفاعه، ما تسبب بعجز مالي وتدهور سعر صرف الليرة وارتفاع مقابل في معدلات التضخم وتدني القدرة الشرائية لأكثرية اللبنانيين. وما يجب ملاحظته بشكل خاص في هذا السياق هو أن العلاقة أخذت حينها تتوطّد بين أمراء الحرب والقطاع المصرفي ودخول الطرفين سوياً في لعبة المضاربة على العملة الوطنية وجنيهما أرباحاً طائلة من الفروقات بين سعر الفائدة عليها وسعر الفائدة على الدولار.

بعد اتفاق الطائف : زوال الدور الوظيفي وتعزيز الطائفية والاقتصاد الريعي - القسم الرابع

تخللت سنوات الحرب الأهلية محاولات كثيرة لإنهائها، باءت جميعها بالفشل لعدم توفر الظروف التي تتيح حدوث توافقات دولية وإقليمية ترعاها. إلى أن أخذت هذه الظروف تنضج في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي. فقام مجلس النواب اللبناني المنتخب في عام 1972 وبرعاية سعودية- سورية- أميركية وموافقة عربية شبه جماعية بإقرار «وثيقة الوفاق الوطني» التي عُرفت باتفاق الطائف في أول تشرين الأول 1989. ذهبت هذه الوثيقة، التي أُدرج معظم بنودها في الدستور، في نصوصها الإصلاحية إلى أبعد مما أُعلن عنه في بداية الاستقلال. فنصت على أن لبنان «عربي الهوية والانتماء». وتضمّنت في الجانب السياسي الالتزام بإلغاء الطائفية السياسية وفقاً لخطة مرحلية تبدأ بعد انتخاب أول مجلس نيابي. وأدخلت في الوقت نفسه تغييراً في أوزان الطوائف داخل مؤسسات الحكم والإدارة لمصلحة المسلمين. فجرّدت رئيس الجمهورية من معظم صلاحياته وأعطتها إلى مجلس الوزراء مجتمعاً، وجعلت أعضاء مجلس النواب وكذلك الوظائف الإدارية من الفئة الأولى مناصفة بين المسلمين والمسيحيين. أما في الجانب الاقتصادي الاجتماعي، فقد تضمّنت الوثيقة عدداً من البنود التي توحي بأننا أمام صيغة جديدة من الشهابية أكثر تطوراً. فنصّت على وجوب «العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي»، و«إعتماد خطة إنمائية موحّدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً...»، بالإضافة إلى تأكيدها على أن «الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان الدولة واستقرار النظام». ومع أن جميع الحكومات التي تعاقبت بعد الحرب الأهلية أعلنت في بياناتها الوزارية التزامها بمندرجات وثيقة الوفاق الوطني، إلا أن نصيب البنود الإصلاحية الرئيسية فيها من التنفيذ لم يكن بأفضل من نصيب الوعود الإصلاحية التي أغدقتها البيانات الوزارية لحكومات الجمهورية الأولى. وهكذا أُعيد إنتاج النظام السياسي والاقتصادي نفسه، لا بل إن هذا الأخير زاد إيغالاً في طابعه الطائفي والريعي. والسبب هو نفسه أيضاً، أي طبيعة القوى الاجتماعية التي أمسكت بزمام السلطتين السياسية والاقتصادية والظروف الخارجية التي أحاطت بهذا الإمساك. وبهذا الخصوص نلاحظ بداية أن الحرب الأهلية لم تنته بانتصار فريق يحمل مشروعاً تغييرياً جذرياً للنظام. فالعامل الحاسم في فرض اتفاق الطائف كان الضغط

الخارجي (العربي الدولي)، هذا بالإضافة إلى أن أمراء الحرب الذين دخلوا إلى السلطة لم يشاركوا مباشرة في صوغ وثيقة الوفاق الوطني. وهذه الوثيقة كانت هي أيضاً معرّضة للحاق بما سبقها من مشاريع اتفاقات فاشلة لإنهاء الحرب. فالأطراف المسيحية الوازنة، كانت إما رافضة للوثيقة (عون) وإما قابلة لها على مضض (جعجع). وما جعل وقف القتال يدخل حيز الواقع هو حصول سوريا على تفويض دولي إقليمي بفرضه بالقوة. وحصل ذلك بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانضمام سوريا إلى التحالف الدولي الذي أخرج صدام حسين من الكويت، بالإضافة إلى تحول الولايات المتحدة والغرب عموماً من الاعتماد في الداخل اللبناني على المكوّن المسيحي إلى الاعتماد على المكوّن السُّني. فهذا التحول أصبح أكثر جدوى، نظراً إلى ارتباط المكوّن المذكور بالمحيط العربي السني، الذي ازداد رهان الغرب عليه في سياق تنفيذ مخططاته لفرض السلام مع إسرائيل وتصفية القضية الفلسطينية ومواجهة القوة الإيرانية المتنامية.

أما على الصعيد السياسي، فنلاحظ أن التغيير تناول عملياً ثلاثة جوانب رئيسية: الأول تمثل بتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية (الماروني) لمصلحة مجلس الوزراء مجتمعاً وتوزيع المقاعد النيابية والوزارية مناصفة بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً داخل المجموعتين. وفي المقابل جرى تعزيز موقعَي رئيس مجلس النواب (الشيعي) ورئيس مجلس الوزراء (السني). والتغيير الثاني كان تكريس الظاهرة التي شهدتها الحرب الأهلية والمتمثلة بضمور موقع ودور الزعامات والأحزاب التقليدية (الإقطاع السياسي) لمصلحة أُمراء الحرب ورجال الأعمال. أما الثالث فتمثل بتحول السلطة التنفيذية الفعلية من سلطة أحادية يقبض على زمامها رئيس الجمهورية إلى سلطة متعددة الرؤوس (الرئاسات الثلاث مع عدد محدود من الوزراء المتنفّذين في طوائفهم).

لم يكن من المقدّر للقيادات السياسية الجديدة أن تتحول بسحر ساحر إلى مجموعة تسود بين أطرافها روح الانسجام والوئام ومجردة من العصبيات السياسية والطائفية والمصالح الفئوية المتنافرة. لذلك أوكل إلى سوريا مهمة الإشراف على تنفيذ مندرجات اتفاق الطائف، الأمر الذي أدى عملياً إلى أن يدخل لبنان تحت الوصاية السورية. وفي هذا السياق قامت سوريا بدور الضابط للتناقضات والصراعات بين هذه القيادات ضمن حدود لا تهدد السلم الأهلي. وإلى جانب إمساكها بالشأن الأمني، احتفظت سوريا بالكلمة الأخيرة في ما يتعلق بالقرارات السياسية والإدارية التي تصدر عن السلطات اللبنانية، وتركت لهذه الأخيرة أمر معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الحرب الأهلية، بالإضافة إلى مهمة تحرير الشريط الحدودي الجنوبي من الاحتلال الإسرائيلي. وفي هذا الإطار، جرى توزيع المهام على مختلف مراكز القوى السياسية الطائفية؛ فمشروع النهوض الاقتصادي أوكل أمره إلى رئاسة مجلس الوزراء (رفيق الحريري) وشؤون الجنوب أوكل أمرها الى الثنائي الشيعي (تحرير الأراضي المحتلة لحزب الله، ومعالجة المشاكل المترتبة على الاعتداءات الإسرائيلية لحركة أمل). أما معالجة شؤون المهجرين فأوكل أمرها إلى الزعامة الدرزية الجنبلاطية. وكان نصيب الطرف المسيحي ممثلاً برئيس الجمهورية وبعض الزعامات المحلية التي ارتضت الوصاية السورية (المر، فرنجية، حبيقة...) وزارات ومؤسسات عامة خدماتية إلى جانب بعض المراكز القيادية الأولى في الإدارة.

لم يرَ أيّ من أطراف السلطة اللبنانية مصلحة له في العمل على إنهاء المرحلة الانتقالية والعبور إلى نظام سياسي لا طائفي. كما أن النظام في سوريا لم يرَ في ذلك مصلحة له، لأن الدور الذي يقوم به في لبنان يعزز نفوذه في الإقليم. لذلك انصرف كل من مراكز القوى السياسية اللبنانية، وضمن الحدود التي رسمتها الوصاية السورية، إلى تعزيز موقعه داخل السلطة وداخل طائفته، مستعيناً على ذلك بالنظم الانتخابية الأكثرية التي اعتُمدت، والتحالف مع بعض رجال الأعمال والمتموّلين الكبار والزعامات التقليدية. فكانت المحصلة مجيء مجالس نيابية تهيمن عليها، على نحو شبه مطلق، مراكز القوى المذكورة، وتخلو أو تكاد من معارضة جدية للحكومات التي كانت تركيبتها تأتي على شكل نسخة مصغّرة عن تركيبة المجلس النيابي. وبذلك بقيت الحكومات المتعاقبة بمنأى عن أية مراقبة ومحاسبة فعليتيْن. إلى ذلك أضف أن القرارات الرئيسية المتعلقة بالشأن العام صارت تؤخذ عملياً من قبل قادة مراكز القوى السياسية الطائفية الرئيسية، خارج المؤسسات

الدستورية (مجلس النواب أو مجلس الوزراء) وعبر تجاذبات ومساومات لا تنتهي في أغلب الأحيان إلى تسويات، إلا بعد تدخل الراعي السوري. وانسحب تقاسم السلطة السياسية بشقّيها التشريعي والتنفيذي تحاصصاً للمواقع الإدارية في الدولة في مختلف الفئات وخلافاً لما نص عليه الدستور. لكنّ المهم هنا هو أن الوظيفة العامة أصبحت، على نحو أكثر فجاجة، أداة تستخدمها أطراف السلطة لتوسيع دائرة علاقاتها الزبائنية داخل طوائفها، فيحشر فيها كل طرف، في حدود الحصة التي يستطيع أن يقتطعها، المحاسيب والأنصار دون مراعاة الحاجة الفعلية والكفاءة والاختصاص. وبذلك أصبح القطاع العام قوة اجتماعية رئيسية داعمة للطائفية السياسية. وعلى خط مواز، تحكّمت، إلى حد بعيد، الاعتبارات الطائفية في عملية توزيع المشاريع الإنمائية على المناطق وفي توزيع التحويلات المالية والإعانات على مؤسسات الخدمات الاجتماعية والنوادي والهيئات الثقافية. وبالرغم من التحسن الذي حققته المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية عند الطوائف المسلمة فإن الفروقات بقيت واضحة إن لم نقل كبيرة بينها وبين الطوائف المسيحية إن كان على صعيد ملكية وسائل الإنتاج وتوزيع الدخل والثروة الوطنيين أو على صعيد التركيب الطبقي أو على صعيد الحضور النسبي في مختلف قطاعات الإنتاج والمجموعات المهنية.

ولم يقف «التطييف» عند هذه الحدود، بل امتد إلى مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني. وفي هذا المجال ذهب هذا التطييف في عدة اتجاهات. فبالإضافة إلى استمرار الفرز السكاني على أساس طائفي في المراكز الحضرية الكثيرة التي أنشئت بعد الحرب، أخذ التحاصص الطائفي مجراه بقوة على صعيد الهيئات الإدارية في غرف التجارة والصناعة والزراعة وجمعيات المصارف والصناعيين والتجار وغيرها من التجمّعات المهنية القطاعية لرجال الأعمال. وكذلك الأمر في ما يتعلق بالهيئات القيادية في الاتحاد العمالي العام ونقابات المهن الحرة من أطباء وصيادلة ومهندسين ومحامين... وصولاً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئتين التعلمية والإدارية في الجامعة اللبنانية. وحرصت كل من القوى السياسية الطائفية أن يكون لها تجمّعاتها النقابية والمهنية الخاصة بها ومنظماتها غير الحكومية وأنديتها الثقافية والاجتماعية والرياضية وصولاً إلى تملك وسائل الإعلام المرئي والمسموع والافتراضي. ولم توفر حركة التطييف المتزايد القطاع الخاص، بخاصة العامل منه في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية، فنشطت حركة إقامة المؤسسات الصحية والتعليمية ومراكز الرعاية الاجتماعية خصوصاً عند الطوائف التي كانت متخلّفة عن الركب. وزاد منسوب تدخل المؤسسات الدينية في الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية للبلاد، فوقفت في وجه المطالبة بسنّ قانون مدني، ولو اختيارياً، للأحوال الشخصية، ومنعت إجراء تعداد للسكان، وتدخّلت لفرض رقابة صارمة على حرية التعبير والإنتاج الثقافي والفني والفكري.

ولم يكن مصير المندرجات الاقتصادية الاجتماعية التنموية في اتفاق الطائف بأفضل من مصير مندرجاته السياسية الإصلاحية. فكما توغّل النظام السياسي في طابعه الطائفي توغّل الاقتصاد في طابعه الريعي. ويعود هذا، بالدرجة الأولى إلى السياسات الاقتصادية التي أملتها مصالح الزمرة /الأوليغارشية التي تسلّمت زمام الحكم في ظروف سياسية واقتصادية ملائمة على الصعيدين الدولي والإقليمي. فقد تداخلت في هذه الأوليغارشية مراكز القوى السياسية والاقتصادية، فجاءت عبارة عن اندماج، إلى درجة غير مسبوقة، بين مجموعتين؛ من جهة، مجموعة أُمراء الحرب الأهلية الذين كانوا قد أصبحوا خلالها أيضاً رجال أعمال راكموا الثروات من مصادرتهم للأموال والأملاك العامة. ومن جهة ثانية، مجموعة هي أصلاً من رجال الأعمال، يجمع بينهم السعي وراء الربح السريع والفاحش، ومراكمة الثروات في الداخل وفي الخارج، من ممارسة نشاطات خارج دائرة الإنتاج الحقيقي: مصرفيون، مقاولون، محتكرون للتجارة الخارجية، سماسرة... وقد وصل هذا الاندماج إلى درجة صار فيها الرأسمال الكبير ممثلاً برفيق الحريري، على رأس السلطة التنفيذية ويمسك في الوقت نفسه بزمام القرار الاقتصادي والمالي والنقدي، من خلال تعيين أشخاص تابعين له مؤسسياً وشخصياً في مجلس الإنماء والإعمار ووزارة المالية والبنك المركزي والعديد من المؤسسات العامة الأخرى. هذا في وقت كانت فيه العولمة النيوليبرالية تجتاح معظم بلدان العالم ببرامج «الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي» التي أُنيط إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي رعايتها. ولم يكن

من الممكن الرهان على النظام السوري من أجل دفع الأوليغارشية اللبنانية نحو توجهات مغايرة على الصعيد الاقتصادي، فهو نفسه لم يستطع الصمود في وجه الرياح النيوليبرالية.
لذلك كلّه لم تحمل السلطة التي تولى قيادتها رفيق الحريري مشروعاً يهدف إلى إزالة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي رافقت نموذج اقتصاد الوساطة قبل الحرب. على العكس، فقد سعى الحريري، من وراء مشروعه للنهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار، إلى إعادة إحياء النموذج القديم القائم على إنتاج الخدمات لحساب الخارج، وفي الإطار الليبرالي المتطرف نفسه. ولم تعر الخطط التي وضعها أي اهتمام للزراعة والصناعة، ولا لمسألة التفاوتات بين المناطق وبين الفئات الاجتماعية. وحصرت اهتمامها في العمل على إزالة العوائق من أمام القطاع الخاص كي يستطيع القيام بالاستثمارات اللازمة التي تتيح استئناف النمو الاقتصادي المتوقف بفعل الحرب الأهلية. وفي هذا الإطار قام مشروع النهوض الاقتصادي على ثلاث ركائز أساسية:
- إعادة إعمار وتحديث البنى التحتية التي تهدّمت وتقادمت خلال الحرب، مع التركيز بشكل خاص على الوسط التجاري لبيروت.
- تحقيق الاستقرار المالي والنقدي.
- وضع الأطر القانونية والتنظيمية المحفّزة والمسهّلة لعمل القطاع الخاص.
ومع أن الأقطار العربية النفطية استطاعت إقامة البنى التحتية والمؤسسات التي مكّنتها من الاستغناء عن الخدمات التي كان يقدمها لبنان، فإن الرئيس الحريري لم يتخلّ عن هدف الرجوع إلى اقتصاد الوساطة، مراهناً، بعد مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو، على حلول قريبة للسلام في الشرق الأوسط يتيح له إقامة دبي ثانية على الشاطئ الشرقي للمتوسط، بمساعدات خليجية سخية. لكنّ هذه المساعدات لم تأت، فجرى تمويل خطة إعادة الإعمار بقروض من البنك الدولي وصناديق التنمية العربية. ولتحسين سعر صرف الليرة ومن ثم تثبيته، لجأت الحكومة إلى إصدار سندات خزينة بأسعار فائدة أعلى بكثير من الأسعار الرائجة عالمياً. وفي السياق نفسه الذي يؤدي إلى توفير المناخ المحفّز للقطاع الخاص على الاستثمار، عمدت الحكومة إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات التي تندرج في قائمة الوصفات النيوليبرالية. فخصخصت عدداً من المرافق العامة، وخفّضت الضرائب على مداخيل الأفراد وأرباح الشركات، وجمّدت الرواتب والأجور.
في المقابل، كان فشل السياسة المالية مدوّياً. فبالرغم من زيادة الضرائب غير المباشرة، لم تستطع الحكومة إلجام الإنفاق الجاري والحد من زيادة العجز في الموازنة (وتراكم الدين العام بوتيرة سريعة). ذلك أن كلاً من أركان نظام الطائفية السياسية المتعدد الرؤوس أخذ يستخدم هذا المال لتعزيز موقعه داخل طائفته وداخل مؤسسات الدولة. فأصبحت مختلف الوزارات والمؤسسات العامة، بعد أن استُحدث الكثير منها، عبارة عن محميات لهذا أو ذاك من مراكز القوى السياسية الطائفية، يحشر فيها الآلاف من المحاسيب والأزلام، وتحظى من الخزينة بتحويلات وسلف بمبالغ طائلة لا ترد، مع أن أداءها كان يزداد رداءة. أضف إلى ذلك هامش العمولات الواسع والسمسرات التي رافقت الصفقات العمومية وتلزيم مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة. وبهذا انضم إلى داعي الاستدانة من أجل تحسين سعر صرف الليرة، داعٍ آخر ، هو تمويل عجز الموازنة، وبمعدلات الفائدة المرتفعة ذاتها التي كان يجري تحديدها من قبل مدير أعمال الأوليغارشية، حاكم مصرف لبنان، بالتواطؤ مع شقها المالي المتمثل بجمعية المصارف.
وعلى خط مواز، قامت الأوليغارشية نفسها، وهذه المرة من موقعها المالي والاقتصادي، كمجموعة من أصحاب المصارف وأعضاء في مجالس إدارتها، ومطورين عقاريين، ومحتكري تجارة الاستيراد، بالاستيلاء على قسم آخر من المال العام والخاص، على شكل فوائد وريوع احتكارية وعقارية.
وبعدما أخذ الإنفاق الاستثماري الكثيف نسبياً على البنية التحتية يضمر ابتداءً من عام 1996 أخذ النمو الاقتصادي بدوره يتباطأ، وفي الوقت نفسه أخذ عجز الموازنة يزداد، والدين العام يتراكم بسرعة. ففي عام 1998 لم يتجاوز نمو الناتج الإجمالي 3 % (بعد أن كانت خطة النهوض الاقتصادي قد توقّعت تحقيق معدل نمو سنوي في تلك الفترة قدره 9 %)، هذا في حين بلغ عجز الموازنة نحو 50 % من مجموع الإنفاق،

والدين العام نحو 120 % من الناتج المحلي الإجمالي. وعوضاً من أن تكون هذه المؤشرات دافعاً للمسؤولين لإعادة النظر في المشروع من أساسه، رأيناهم، بعد التحوّل من مرحلة الإعمار الى مرحلة معالجة العجز المالي، يسيرون قدماً على طريق تكريس صيغة جديدة من الاقتصاد غير المنتج أكثر ريعية. فاستمروا في سياسة الفوائد العالية من أجل استجرار الأموال من الخارج وسد العجز المالي المتنامي والدفاع عن سعر الصرف. وفي هذا السياق جرت دولرة الاقتصاد وفي الوقت نفسه أصبح الاقتصاد اللبناني رهينة للسياسات النقدية والمالية ويعتمد، إلى حد بعيد، على التدفقات المالية الخارجية، الخاضعة بدورها، لتقلبات الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في بلدان المصدر وفي لبنان نفسه.

وبسبب ازدياد عجز الخزينة وتضخّم الدين العام، في ظل أسعار الفائدة المرتفعة وتراجع نمو الناتج المحلي، تعرّض النظام المالي خلال فترة أعوام 1998 -2006 لأزمات أوشك فيها على الانهيار. فكانت سلسلة مؤتمرات باريس التي وفّرت له بعض القروض التي جعلته قادراً على الاستمرار. علماً أن المسؤولين اللبنانيين لم يُبدوا التزاماً بتنفيذ المندرجات الرئيسية للبرامج النيوليبرالية التي تفرضها عادة الجهات المانحة. فنيوليبرالية هؤلاء المسؤولين، وعلى عكس ما هو شائع، لم تكن منهجية، بل انتقائية؛ إما بسبب خلافاتهم على اقتسام المغانم و/ أو مخافة معارضة قواعدهم الشعبية لها. وفي هذا السياق جاء تثبيت سعر صرف الليرة على مستوى مرتفع بمثابة رشوة مكّنت شرائح اجتماعية واسعة نسبياً من التوسع في الطلب على السلع والخدمات المستوردة. وكانت الجهات المانحة تغضّ الطرف، لأنها كانت تعطي الأولوية لبقاء الحريري في السلطة بعد أن أخذت التسوية التي جاءت به إلى الحكم، تهتز. وخلال الفترة التالية 2007 – 2010 وبالرغم من الشلل الذي لحق بمؤسسات الدولة، وفي وقت كانت فيه تجتاح العالم أزمة مالية واقتصادية لم يعرف شبيهاً لها منذ عام 1929، أخذ النموذج المالي اللبناني، للمفارقة، نفساً عميقاً هذه المرة، بسبب الدفق المالي الكثيف من الخارج؛ المستدرج بأسعار الفائدة العالية التي تمنحها المصارف اللبنانية. فحقّق الناتج المحلي معدلات نمو مرتفعة، لم يعرفها من قبل.

لم تتحكّم التدفقات الخارجية بمستويات نمو الناتج الإجمالي فحسب، وإنما أيضاً بالبنية القطاعية للاقتصاد. فالجزء الأعظم منها ذهب إما للاستثمار في عقارات وأدوات مالية (سندات خزينة، شهادات إيداع وغيرها)، وإما لتمويل استهلاك واسع النطاق لسلع وخدمات مستوردة بمعظمها. وهذه النشاطات كانت، إما قليلة الاستيعاب للقوى العاملة، وإما متدنية الإنتاجية لا تؤمن للشباب اللبناني المستوى المعيشي اللائق، ما جعله يفضل البقاء متعطلاً، بانتظار أن يأخذ طريقه إلى الهجرة. فيُستعاض عنه بتشغيل غير اللبنانيين على نطاق واسع. هذا في حين أن القليل القليل من هذه التدفقات المالية الخارجية ذهب للاستثمار في قطاعات الإنتاج السلعي (الزراعة والصناعة). فهذه النشاطات لم تعد تؤمّن للمستثمرين هوامش الربح المرتفعة التي تؤمّنها النشاطات الريعية السابقة الذكر. غير أن هذا لم يكن السبب الوحيد لإعاقة قطاعَي الإنتاج الرئيسيين.

فالاستثمار الواسع النطاق في قطاع البناء، عمل على رفع أسعار الأراضي وبدلات الإيجار. ومن جهته، عمل الانخفاض المستمر في حجم الاستثمارات الحكومية على تدهور أوضاع البنى التحتية والمرافق العامة، ما جعل الحصول على الخدمات التي تقدمها القطاعات المذكورة يتطلب تخصيص المزيد من الموارد المالية والوقت. وبذلك انضم ارتفاع أسعار الخدمات (من كهرباء وماء ونقل ومواصلات واتصالات...) إلى ارتفاع أسعار الأراضي والإيجارات وارتفاع أسعار الفائدة والتكاليف المترتبة على تفشي البيروقراطية والاحتكار والفساد، لجعل تكاليف الإنتاج باهظة. ومن جهتها، شكّلت سياسات الاقتصاد الكلي رافداً رئيسياً آخر لارتفاع تكاليف الإنتاج في قطاعَي الزراعة والصناعة. فالسياسة الضريبية عملت على كبح نمو هذين القطاعين وتحفيز النشاطات الريعية. فنسبة الضرائب على الأجور، مضافاً إليها مساهمات الضمان الاجتماعي، وصلت إلى نحو ثلاثة أضعاف نسبة الضرائب على الدخل المتأتّي من الفوائد وعائد رأس المال وأرباح الشركات. ومقابل إعفاء قطاع العقارات عملياً من الضرائب، خضع قطاع الاتصالات لمعدلات ضريبية ورسوم مرتفعة، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، جرى تخفيض الرسوم الجمركية بحيث أصبحت نسبتها الوسطية من الأدنى في العالم، مع أن لبنان لم يتمكن من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وسعر الصرف، من ناحيته، بقي ثابتاً

عند 1507 ليرات للدولار الواحد، بالرغم من الارتفاع الكبير نسبياً في معدلات التضخم، قياساً بمعدلات التضخم في البلدان الرئيسية المصدّرة إلى لبنان، ما جعل سعر الصرف الحقيقي لليرة أعلى بنسبة كبيرة. في المحصّلة، عملت السياسات النقدية والمالية والاستثمارية التي ضاعفت من مفاعيل ما يسمى بـ«الداء الهولندي»، على تكريس نموذج اقتصادي ريعي، محركه الرئيسي التدفقات المالية الخارجية، ويعمل على تهميش المنتجات المحلية القابلة للتبادل على الصعيد الدولي. فخلال فترة أعوام 1997 – 2017 هبطت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي من 12 % إلى 3 %. وهبطت حصة الصناعة من 17،7 % إلى 9 %. وأصبح لبنان يستورد نحو 80 % من حاجاته السلعية. وفي حين لم تشكل الأجور سوى 25 % من دخله القومي كان الجزء الأكبر من المداخيل الأخرى عبارة عن ريوع، واستحوذ 1 % من المواطنين على ربع هذا الدخل وحوالى نصف الثروة الوطنية، مروراً بنصف الودائع المصرفية. هذا في حين كان ثلث اللبنانيين تقريباً يعيشون تحت خط الفقر. وإلى ذلك كله أضف الهدر المتمادي لرأس المال البشري في مسارب الهجرة والبطالة السافرة والبطالة الجزئية وسوء استخدام للمهارات المكتسبة. فمن حسابات تقريبية قمنا بها في عام 2017 ، تبين أن هذا الهدر لا يقل عن 50 % من مجموع القوى العاملة اللبنانية المقيمة والمهاجرة.

القسم الخامس: أزمات الجمهورية الثانية

ما كان للنظام الذي قام فعلياً بعد الطائف أن ينعم بنوع من الاستقرار النسبي إلا بشرطين هما: استمرار الوصاية السورية التي فُرضت بتوافق دولي إقليمي واستمرار التدفقات المالية من الخارج. ومع زوال هذين الشرطين دخل لبنان في أزمة مزدوجة سياسية واقتصادية أخذت تتفاعل وصولاً إلى الحال التي نحن عليها الآن.

بعد 11 أيلول 2001 وإعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب وعزمها على إعادة تشكيل الشرق الأوسط على أسس جديدة، وما استتبع ذلك من غزو العراق في عام 2003 وامتناع سوريا عن المشاركة في هذا الغزو، أخذ ينفرط عقد التفاهمات الدولية الإقليمية التي أدخلت لبنان تحت الوصاية السورية. وفي هذا السياق صدر عن مجلس الأمن الدولي القرار 1559 الذي قضى بوجوب الخروج السوري من لبنان ونزع سلاح حزب الله. وجاء اغتيال الرئيس رفيق الحريري في عام 2005 لينهي الوصاية السورية. وبذلك لم يعد هنالك من ضابط للصراعات بين مراكز القوى السياسية الطائفية.

من حيث الجوهر، لم تختلف الصراعات التي انفلتت من عقالها عن تلك التي شهدتها مرحلة ما قبل اتفاق الطائف، لناحية كونها مزدوجة الطابع؛ أي صراعات على المواقع في السلطة السياسية وفي الوقت نفسه صراع على موقع لبنان في الاصطفافات الدولية والإقليمية. إلا أن هذه الصراعات دارت في إطار معطيات جديدة لناحية القوى المتصارعة واصطفافاتها المحلية والإقليمية والدولية والقضايا المحددة التي شكّلت محاور الصراع . وفي هذا السياق، نلاحظ حدوث ثلاثة متغيّرات رئيسية: الأول هو اتساع دائرة القوى السياسية الطائفية المتصارعة لتشمل القوى الأكثر تأثيراً في الوسط المسيحي، أي تلك التي كانت مهمّشة في مرحلة الوصاية (التيار الوطني الحر، القوات اللبنانية وحزب الكتائب)، بالإضافة إلى حزب الله الذي نزل إلى المعترك السياسي بقوة بعد تمكّنه من تحرير الأراضي المحتلة من قبل العدو الإسرائيلي. والمتغير الثاني هو تسلم إيران قيادة المحور المتصدي للولايات المتحدة وإسرائيل على الساحة الإقليمية. أما المتغير الثالث فتمثل بأن انقسام مراكز القوى اللبنانية لم يعد بين معسكرين على أساس مسيحي –مسلم . فبادئ الأمر، ضم المعسكر المسمى 14 آذار، الذي جاء امتداداً لمحور «الاعتدال» (الأميركي –السعودي)، القوى السياسية الرئيسية عند السنة والدروز والمسيحيين (تيار المستقبل ، القوات اللبنانية، حزب الكتائب، التيار الوطني الحر)، مقابل المعسكر المسمى 8 آذار، الذي كان امتداداً لمحور «المقاومة والممانعة» (إيران وسوريا أساساً) .وقد اقتصر هذا المعسكر على القوى الرئيسية عند الشيعة (حزب الله وحركة أمل) مع قوى ثانوية من الطوائف الأخرى. لكن التيار الوطني الحر لم يلبث أن خرج من 14 آذار ودخل في تحالف مع حزب الله، القوة الرئيسية في 8 آذار، وذلك بعد أن فقد الأمل في احتلال موقع القيادة في 14 آذار.

كان الصراع بين المعسكرين على موقع لبنان في الصراع الإقليمي هو الأكثر وضوحاً وحدّة. ففي حين بقي جوهر هذا الصراع هو ذاته، أي حول طبيعة المواجهة مع العدو الصهيوني وراعيه الغرب الاستعماري، فإن الشكل الأبرز الذي أخذه عملياً هو الصراع حول سلاح حزب الله الذي قضى أحد مندرجات القرار 1559 في «بنزعه. وهكذا، وبعد أن فشلت جلسات حوار عديدة عُقدت من أجل وضع «استراتيجية دفاعية الوصول إلى نتيجة في هذا الموضوع، ثم خروج حزب الله منتصراً من العدوان الذي شنّته اسرائيل في عام 2006، أخذت الساحة اللبنانية تشهد صدامات عنيفة بدأت موضعية ثم تحولت إلى صدامات مسلحة أخذت هذه المرة الطابع المذهبي السني الشيعي، كون رأسَي الحربة فيه من جهة تيار المستقبل ومن جهة ثانية حزب الله. ولم تتوقف هذه الصدامات إلا بعد اتفاق الدوحة الذي رعته التفاهمات الإقليمية-الدولية التي صارت إيران طرفاً فيها وقضى بإعطاء صفة الميثاقية لمبدأ التوافق بين القوى السياسية الطائفية الرئيسية عند اتخاذ القرارات السياسية المهمة. غير أنه، بعد تحول الانتفاضة التي شهدتها سوريا إلى حرب دولية وإقليمية طاحنة أدواتها جماعات أصولية وتكفيرية، ثم دخول حزب الله طرفاً فيها، عاد حبل الأمن في لبنان الى الاهتزاز .بعنف على يد الجماعات المذكورة

أما الصراع على المواقع في السلطة السياسية فقد احتدم بشكل رئيسي حول مواصفات قانون الانتخاب، وتحاصص المناصب الوزارية والمناصب في الإدارات والمؤسسات العامة والأسلاك الأمنية، بالإضافة إلى الصراع على تحاصص المال العام والخاص. وشكّلت مطالبة القوى المسيحية باستعادة «الحقوق» وإزالة .«الغبن» الذي لحق بها في المرحلة السابقة رافداً رئيسياً في هذا السياق

ويظهر عمق الأزمة التي دخل فيها النظام السياسي بعد انتهاء الوصاية السورية من خلال النتائج التي أسفر عنها هذا الصراع. فإلى مسلسل التوترات السياسية الحادة والتفجيرات الأمنية والصدامات المسلحة الموضعية، التي وضعت المجتمع اللبناني باستمرار على شفير حرب أهلية لم تتوفر الشروط الخارجية لاندلاعها، كان على هذا المجتمع أن يعاني أيضاً من شلل أصاب المؤسسات الدستورية لفترات طويلة (شغور رئاسة الجمهورية، تعذر إجراء الانتخابات نيابية وتشكيل الحكومة، تعطل عمل مجلس الوزراء) وما كان هذا الشلل المتكرر ينتهي إلا بعد تفاهماتدولية وإقليمية من طبيعة عابرة. وترافق ذلك مع تحلل السلطة المركزية وتحول الإدارات والمؤسسات العامة والأسلاك القضائية والأمنية إلى محميات حزبية وطائفية، وخضوع القرارات السياسية والإدارية لـ«الفيتوات» المتبادلة في حال لم تنعقد حولها التسويات والمقايضات على حساب القوانين والقواعد المرعية الإجراء. هذا عدا التسيّب الفاضح الذي لحق بمختلف الوظائف المفترض أن تقوم بها الدولة: الأمن، القضاء، الإدارة والاقتصاد... والعجز المتمادي عن اتخاذ القرارات اللازمة .لمواجهة المشاكل الطارئة

طويلة هي لائحة الأمثلة المعبرة عن الاهتراء الذي وصلت اليه مؤسسات الحكم في لبنان. منها على سبيل المثال لا الحصر: الامتناع عن إصدار الموازنات السنوية، العجز عن معالجة الأزمات المستشرية غي قطاعات الكهرباء والمياه والنفايات، تآكل البنى التحتية. التدمير المنهجي للبيئة الطبيعية، تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، تأخر إصدار المراسيم التطبيقية للقانون المتعلق بقطاع الغاز والنفط، غياب ...خطة لاستقبال النازحين السوريين، ترك المراكز القيادية في الأسلاك المدنية والعسكرية شاغرة

أما على الصعيد الاقتصادي، فلم تحل أزمة الحكم والشلل الذي لحق بمؤسسات الدولة بعد عام 2005 دون استمرار نموذج الاقتصاد الريعي، لا بل إن هذا الأخير شهد انتعاشاً ملحوظاً بالتلازم مع استمرار العجز في الموازنة وتفاقم المديونية العامة. ذلك أن التدفقات المالية الخارجية إلى لبنان شهدت بعد عام 2006 زخماً غير مسبوق بسبب المساعدات الناتجة عن انعقاد مؤتمر باريس 3 وتلك التي أتت لتعويض الخسائر التي ترتّبت على العدوان الإسرائيلي في عام 2006، وخصوصاً بسبب التدفقات المالية على الجهاز المصرفي .اللبناني إبان الأزمة المالية العالمية في عام 2008

فالتدفقات المالية الخارجية ستأخذ بالنضوب نتيجة لتضافر عدد من .2010لكن الأمر سيختلف بعد عام العوامل أهمها: انخفاض أسعار البترول، الانتفاضات العربية، واحتدام الصراعات في المنطقة وعليها، وعلى

وجه الخصوص اندلاع الحرب في سوريا ثم الانعكاس المتعدد المستويات لهذه المتغيرات على الأوضاع السياسية والاقتصادية المحلية، من احتدام الصراع بين مراكز القوى السياسية إلى الشلل الذي لحق بمؤسسات الدولة والخدمات والمرافق العامة والقطاع السياحي إلى انخفاض الصادرات إلى ضمور المساعدات والاستثمارات الآتية من الخارج نتيجة للموقف العدائي الذي أخذته دول الخليج العربية من لبنان بسبب تعاظم قوة حزب الله في لبنان وتدخله في المنطقة إلى تدفق النازحين السوريين. كل ذلك أدى إلى تحول أزمة لبنان المالية إلى أزمة مالية - اقتصادية حادة، صارت معها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي متدنية جداً ثم سالبة، وصارت نسب العجز المحقق في الخزينة والمديونية عامة من الأعلى في العالم. هذا بالإضافة إلى العجز المتزايد في حساب العمليات الجارية وميزان المدفوعات، والارتفاع الملحوظ في معدلات البطالة.
ولأن القوى السياسية كانت منصرفة لإدارة صراعاتها على السلطة وعلى المغانم، تركت لحاكم المصرف المركزي الإمساك بخناق السياستين المالية والاقتصادية، إضافة إلى السياسة النقدية. فكانت الهندسات المالية المعروفة و«الرزم التحفيزية» للنمو من خلال الفوائد المدعومة، التي لم تؤدِّ إلا إلى انتفاخ محفظات أصحاب المصارف والمطورين العقاريين. عندها لم يبق من سبيل أمام المسؤولين سوى توسل انعقاد مؤتمر باريس آخر، فكان انعقاد هذا المؤتمر في عام 2018 تحت مسمى «سيدر». لكن، مرة أخرى، حالت الصراعات بين مراكز القوى في الحكم ومصالحها المتناقضة دون الامتثال للشروط الرئيسية المطلوبة من مؤسسات التمويل الدولية. واقتصر الأمر على تضمين مشاريع الموازنة عدداً من الإجراءات التي من شأنها خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات بنسب لا يُعتد بها. وفي هذا السياق جاءت ضريبة «الواتس آب» التي أشعلت انتفاضة 17 تشرين الأول من عام 2019 وجعلت أزمة النظام تأخذ مداها الأعمق والأشمل على المستويين السياسي والاقتصادي.
اللافت في المسار الذي أخذه النظام السياسي والاقتصادي في الجمهورية الثانية هو عدم بروز قوة اجتماعية سياسية وازنة من داخل هذا النظام أو من خارجه تستطيع على الأقل كبح جماح التطييف السياسي الاجتماعي والريعية الاقتصادية. على عكس الجمهورية الأولى التي كانت قد شهدت شيئاً من هذا القبيل على يد النهج الشهابي. وإذا كان بالإمكان اعتبار علاقة حزب الله بنظام الجمهورية الثانية شبيهة بعلاقة الجيش اللبناني بنظام الجمهورية الأولى لناحية الاستقلالية النسبية التي حقّقها اللواء شهاب للجيش تجاه السلطة الحاكمة، نلاحظ في المقابل أن الحزب قد امتنع على الدوام عن استخدام قوته الوازنة من أجل إحداث تغيير ما في النظام السياسي والاقتصادي القائم واحتفظ بهذه القوة فقط لمواجهة العدو الصهيوني. وقد يصح القول إنه وجد في التناقضات التي تعتمل في النظام اللبناني نوعاً من الضمانة لاستمراره في القيام بدوره المقاوم. هذا من جهة ومن جهة ثانية خلت الساحة السياسية عملياً من أية قوة أخرى ذات وزن من شأنها أن تشكل معارضة فعلية للنظام. فغالبية أحزاب ومنظمات الحركة الوطنية التحقت بشكل أو بآخر بالنظام باستثناء الحزب الشيوعي الذي ضعف كثيراً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وضمور الحركة النقابية. وعلى صعيد آخر، قامت بعض الهيئات الدولية والدول الأوروبية، نتيجة لشعورها بخطورة الأزمة السياسية والاقتصادية التي كان يعاني منها لبنان، بتنظيم أكثر من عشرين دورة حوار جمعت مختلف الأحزاب السياسية المشاركة في السلطة مع خبراء وناشطين من المجتمع المدني، لعلهم يتوصلون إلى بلورة رؤية مشتركة لنوع من الإصلاح السياسي و/أو الاقتصادي. وقد لاحظ أحد منظّمي بعض هذه الحورات، أن غالبية الأحزاب المشاركة لم يكن لديها ما تقدمه من مساهمات جدية بهذا الخصوص. غير أن المهم في الأمر هو أن التوصيات الكثيرة التي خرجت بها طاولات الحوار أساساً نتيجة لجهود الخبراء، بقيت جميعها حبراً على ورق.
ومن ناحية أخرى نلاحظ أن السياسات التي أُخذ بها نظام الجمهورية الثانية، وكما كان عليه الحال في الجمهورية الأولى، لا بل أكثر، لم تترك المجال لبروز كتل اجتماعية قادرة على ممارسة تأثير جدي في المسار العام للنظام. فقصور النموذج الاقتصادي عن تأمين فرص عمل كافية ولائقة لأفواج الشباب القادمين إلى سوق العمل، دفع معظم هذه الفئة من المجتمع الأكثر ديناميكية إلى الهجرة. وكما سبقت الإشارة إليه، كان تثبيت سعر صرف الليرة الحقيقي تجاه الدولار على مستوى مرتفع، بمثابة رشوة للطبقة الوسطى، عزز

بشكل مصطنع قدرتها الاستهلاكية ورفع مستوى معيشتها بشكل عام. ومن جهته جعل تفشي العلاقات الزبائنية التي أقامتها مراكز القوى السياسية الطائفية مع قواعدها الانتخابية، مصادر عيش شرائح واسعة من اللبنانيين ترتبط إلى حد بعيد بمدى ولائها لهذه المراكز. فهذه الأخيرة صارت المدخل الإلزامي للحصول على وظائف في القطاع العام وحتى في القطاع الخاص والمدخل أيضاً للحصول على مختلف الخدمات التي يقدمها هذان القطاعان. إلى ذلك أضف نجاح القوى السياسية الحاكمة في شرذمة واستتباع الحركة النقابية الضعيفة أصلاً للأسباب التي سبق وأتينا على تفصيلها والمتعلقة ببنية كل من الإنتاج وسوق العمل. وهكذا يمكن القول إن لبنان لم يشهد، حتى أواخر العقد الأول من القرن الحالي، أية حركة مطلبية أو احتجاجية فعلية. أما في السنوات التي تلت فنلاحظ أن التظاهرات التي خرجت في عام 2011 محاكية انتفاضات «الربيع العربي» ورافعة شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» كان نفسها قصيراً. كما نلاحظ أن التحركات التي شهدتها الساحة العمالية بقيت في الحيز القطاعي وأوسعها شمل القطاع الخاص ككل أو مجمل القطاع العام واقتصرت بمعظمها على المطالبة برفع الأجور. لكن الأكثر نشاطاً على صعيد التحركات الاحتجاجية والمطلبية، كانت المنظمات غير الحكومية، خصوصاً تلك المموّلة من جهات خارجية. فقد استطاعت هذه المنظمات أن تستقطب عدداً كبيراً من «الناشطين» الشباب ذوي المؤهلات العلمية العالية نسبياً وتقوم بتدريبهم، بمنحى ليبرالي على «مناصرة» قضايا محددة، معزولة عن بعضها البعض وعلى نحو لا يمس جوهر النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم، وفي هذا السياق شهدت الساحة اللبنانية سلسلة طويلة من التحركات تناولت مروحة واسعة من القضايا منها على سبيل المثال لا الحصر: حقوق المرأة، الفساد، العنف الأسري، البيئة، النفايات...

القسم السادس - خلاصات: العوامل الرئيسية التي تحكّمت بالمسار التاريخي للاجتماع اللبناني السياسي والاقتصادي

الخلاصة العامة التي تحمل في طياتها بقية الخلاصات هي أن المسار التاريخي للاجتماع اللبناني السياسي والاقتصادي كان محكوماً على الدوام بكون لبنان جزءاً من المشرق العربي له أهمية خاصة كمنصة لإحكام الغرب الاستعماري سيطرته السياسية والاقتصادية على الداخل. وفي هذا السياق قام هذا الاجتماع على ركيزتين أساسيتين هما الطائفية السياسية والاقتصاد غير المنتج. وقد ارتبط نشوء هاتين الركيزتين بداية، بالدور الوظيفي الذي لعبه لبنان (جبل لبنان وبيروت تحديداً) كمنصة يتغلغل منها نفوذ الغرب السياسي والاقتصادي في القرن التاسع عشر لبسط نفوذه على المشرق العربي، مستفيداً من موقع لبنان الجغرافي والعلاقات التاريخية لبعض طوائفه مع البلدان الأوروبية، ومن النزاعات التي كانت قائمة بين الموارنة والدروز في جبل لبنا . وجاء الانتداب الفرنسي ليكرس الدور الوظيفي للبنان الكبير، بالتلازم مع الطائفية السياسية واقتصاد الوساطة كركيزتين للاجتماع اللبناني في الإطار الجغرافي الجديد. وبقيت دولة لبنان الكبير في ظل الانتداب عبارة عن تجمع مناطق وطوائف، متفاوتة كثيراً لناحية تطورها الاقتصادي والاجتماعي ومختلفة على هويتها الوطنية وتمارس فيها النخب المسيحية، ضمن الحدود التي رسمتها سلطة الانتداب، هيمنة على المجالين السياسي والاقتصادي. وهذه النخب التي نشأت وترعرعت في ظل النفوذ الفرنسي، هي ذاتها التي أمسكت فعلياً بزمام الشؤون السياسية والاقتصادية في جمهورية الاستقلال الأولى التي كانت لبريطانيا اليد الطولى في عبور لبنان إليها. وبذلك أعيد إنتاج الركيزتين الأساسيتين اللتين قام عليهما الاجتماع اللبناني في المرحلة السابقة. ومعهما أعيد إنتاج التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الطائفية والطبقية والجغرافية. وتلازم كل ذلك مع تجدد وتوسع دور لبنان الوظيفي الإقليمي بفعل المتغيّرات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية المستجدّة بعد الحرب العالمية الثانية والتي جعلت هذا البلد يلعب دوراً محورياً في سعي الغرب، بزعامة الولايات المتحدة، إلى إحكام قبضته السياسية والاقتصادية على المشرق العربي بعد حصول دوله على الاستقلال السياسي.

في أواخر الستينيات من القرن الماضي، وعلى خلفية التناقضات التي أخذت تعتمل في مجتمع الجمهورية الأولى، أخذ لبنان يتحول من طرف منفعل بمجريات الصراع بين المعسكر الغربي وحليفته إسرائيل من جهة وحركة التحرر الوطني العربية من جهة ثانية، إلى طرف فاعل في هذا الصراع. فتواجد المقاومة الفلسطينية وحليفتها الحركة الوطنية ثم المقاومة الإسلامية على أراضيه، جعله مركز ثقل حركة التحرر الوطني في المنطقة. وهذا بالإضافة إلى زوال الدور الوظيفي الاقتصادي الإقليمي، سيدخل النظام الذي تكرّس بعد الاستقلال في أزمة متعددة الأشكال والأطوار، امتدت إلى وقتنا الحاضر. ففي عام 1975 تدحرجت الأزمة إلى حرب أهلية مدمرة ارتسمت خلالها معالم التغيير السياسي والاقتصادي التي ستتكرس في الجمهورية الثانية وأهمها، فقدان لبنان لدوره الوظيفي الإقليمي بخاصة على الصعيد الاقتصادي. ومع هذا، أعيد في الجمهورية الجديدة، إنتاج الطائفية السياسية والاقتصاد الريعي على نحو معزز هذه المرة. فالنظام السياسي، بعد أن كان في الجمهورية الأولى عبارة عن هيكل هرمي على قمته رئيس ماروني يتمتع بصلاحيات واسعة جداً، أصبح برؤوس طائفية متعددة زاوجت عموماً بيين صفتَي أمراء حرب ورجال أعمال. وتحاصصت المواقع في مؤسسات الدولة السياسية والإدارية. أما على الصعيد الاقتصادي وبعد أن فقد لبنان دوره الوظيفي الإقليمي وفشل محاولة رفيق الحريري إحياء هذا الدور على شكل دبي أخرى، أخذ الاقتصاد يتوغل في ريعيته. فبعد أن كان يعتمد على إنتاج الخدمات لحساب الخارج، صار يعتمد على التدفقات المالية الآتية من الخارج وتوظيفها في نشاطات لا تتصل بقطاعَي الإنتاج الحقيقي المحليين، الزراعة والصناعة، ما أدى إلى تراجع كبير لهذين القطاعين وإلى أن تعود الحصة الوازنة من الدخل الوطني للريوع المتأتية من ارتفاع الفوائد المصرفية والاحتكارات التجارية والمضاربات العقارية والسياحة وتحويلات المغتربين إلى أسرهم. وما كان لنظام الجمهورية الثانية أن يعيش فترة من الاستقرار النسبي لولا هذه التدفقات المالية الخارجية واضطلاع سوريا بتفويض أميركي سعودي بدور الوصي على تنفيذ اتفاق الطائف، وتوليها بشكل مباشر الإمساك بالوضع الأمني وتحديد الوجهة العامة في ما يتعلق بالشأن السياسي بالإضافة إلى ضبط التناقضات/النزاعات التي بقيت كامنة بين أركان النظام الجديد.

إن التلازم التاريخي بين الطائفية السياسية والاقتصاد الريعي غير المنتج، بالأبعاد والمضامين التي أخذها في حيز الواقع، جعل الانقسامات العَمودية، بخاصة الطائفية، تطغى في البنية المجتمعية اللبنانية على الانقسامات الأفقية، بخاصة الطبقية منها. ذلك أن تراكم رأس المال الذي رافق النمو الاقتصادي لم يتحقق بشكل رئيسي في دائرة الإنتاج الحقيقي المادي المحلي وإنما أساساً في دائرة نشاطات، روابطها ضعيفة مع هذا الأخير. كما أنها لم تعمل ولم تكن هذه النشاطات من طبيعة تعمل على فرز طبقي واضح على المستوى الوطني على خلق روابط تكاملية وطنية، لا بين مختلف مكونات المجتمع، ولا بين مختلف أجزاء المجال الجغرافي. فالبرجوازية التي أمسكت بزمام السلطتين السياسية والاقتصادية في الجمهورية الأولى بقيت منذ نشوئها حريصة على طابعها الفئوي الطائفي، وتعتبر أن استمرار الهرمية الطائفية للنظام السياسي، بالتلازم مع اقتصاد الوساطة تحت مظلة الغرب ولمصلحته، هو الضمانة لاستمرار الوجود المسيحي. أما المنظومة المتعددة الألوان الطائفية التي أمسكت بزمام السلطتين السياسية والاقتصادية في الجمهورية الثانية، فلم يكن من مصلحة طبقية تلتف حولها سوى الدفاع عن الطابع الطائفي للنظام السياسي والحلة الجديدة للاقتصاد الريعي. وعلى خلاف منظومة الجمهورية الأولى بقيت على اختلاف جذري في ما بينها على صعيد تحالفاتها الخارجية. ومن أجل الحصول على أكبر حصة من الريوع وتحسين مواقعها داخل طوائفها وفي السلطة السياسة، بقيت على أتم الاستعداد لخوض الصراعات الدامية وحتى الحروب في ما بينها. وذهبت بعيداً بالتطييف الى حد اقتربت عنده الطوائف من أن تصبح عبارة عن كيانات اقتصادية واجتماعية قائمة بذاتها. وجرى ذلك كله، بعيداً عن التقيد بأبسط القواعد التي تحكم عادة تداول السلطة وتوزيع الدخل والثروة في نظام رأسمالي مهما كانت مرحلة نضوجه. ولذلك لم تتوفر للمنظومة الحاكمة في الجمهورية الثانية خصائص تجعلها فعلاً طبقة برجوازية تمسك بزمام السلطتين السياسية والاقتصادية بصفتها هذه. فسلوكها الفعلي جعلها أقرب إلى أن تكون منظومة مافيوية غنائمية. وعليه يمكن القول بشكل عام إن التناقض الرئيسي داخل

الاجتماع اللبناني بقي طابعه سياسياً وليس اقتصادياً. ولذلك من الصعب الأخذ بمقولة إن الطائفية في لبنان هي مجرد لعبة سياسية تستخدمها البرجوازية لإعادة إنتاج نفسها.
وهكذا بقي لبنان الكبير، منذ نشوئه، عبارة عن كيان اختلفت مكوّناته الطائفية في تطورها الاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت نفسه اختلفت في ما بينها على الهوية الوطنية وعلى العلاقات مع الخارج، ما جعل هذه المكونات في نهاية المطاف تتمايز من حيث الموقع في البنيتين السياسية والاقتصادية لهذا الكيان. وإذا أضفنا عامل الهجرة وضمور العمل بأجر، كانت النتيجة بنية مجتمعية على غاية من الهشاشة، في حالة انقسام دائم، عاجزة عن توليد دينامية وطنية ذاتية دافعة للتغيير النوعي. وهذا بدوره، ما جعل الوجهة التي يأخذها التطور السياسي والاقتصادي في لبنان، ولا سيما عند المنعطفات الرئيسية التي مر بها مساره (قيام المتصرفية، قيام لبنان الكبير، الحصول على الاستقلال، مجيء الشهابية، اتفاق الطائف، اتفاق الدوحة)، لا تأتي بشكل رئيسي كمحصلة للموازين بين القوى الاجتماعية المحلية، وإنما كنتيجة للمتغيرات التي تشهدها علاقات المنطقة العربية بالمراكز الرأسمالية الغربية، والمرتبطة بدورها بالمتغيرات على صعيدَي العلاقات بين الدول الكبرى والعلاقات بين دول الإقليم. هذه الأرجحية للعوامل الخارجية على العوامل الداخلية في حركية الاجتماع اللبناني السياسي والاقتصادي والتي لا تبدو متسقة مع ما هو معروف عن حركية المجتمعات العادية لا يمكن فهمها خارج كون لبنان جزءاً لا يتجزأ من المشرق العربي وأن الخارج بما فيه هذا المشرق نفسه، كان دائماً يعتبره كذلك.
إن ارتباط المتغيرات في لبنان بالمتغيرات الدولية والإقليمية، جعل في الوقت نفسه، تاريخ هذا البلد عبارة عن سلسلة من الأزمات المتفاوتة في حدتها ومداها الزمني، تأخذ الصراعات فيها، في آخر المطاف، طابعاً طائفياً يحمل معه خلافاً عميقاً حول هوية لبنان والانتماء الوطني. ويلاحظ المتتبّع لمسار الأزمات التي مر بها لبنان بعد الاستقلال (الحرب الأهلية الخاطفة في عام 1958، الحرب الأهلية الكبرى، الأزمات المتتالية بعد عام 2005) أنها كانت تأتي دائماً كارتدادات / انعكاسات لمجريات الصراع بين حركات التحرر الوطني في المنطقة من جهة، وإسرائيل والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائه، من جهة ثانية. كما يلاحظ أنها كانت تأخذ باستمرار شكل صراع بين مراكز القوى الطائفية اللبنانية على الموقع في السلطة السياسية وداخل طوائفها، وفي الوقت نفسه صراعاً على موقع لبنان في الاصطفافات الدولية والإقليمية. أما فترات الاستقرار النسبي التي كانت تفصل بين أزمة وأخرى وتتفاوت في مداها الزمني، فكانت تأتي نتيجة لدخول الأطراف الدولية والإقليمية المتصارعة في مرحلة من التسويات التي تشمل، مع ما تشمل، الوضع اللبناني، لكن دون أن تمس هذه التسويات جوهر نظامه السياسي الطائفي ونموذج الاقتصاد المركانتيلي الريعي. ولذلك كانت الأزمات تعود لتطل برأسها عند انفراط عقد التسويات / التفاهمات الدولية الإقليمية.
إن أحد الأسباب الرئيسية لعدم تمكن أصحاب المشاريع التي كان هدفها إحداث تغيير بنيوي في النظام اللبناني السياسي والاقتصادي من تحقيق تقدم ملموس على سكة هذا التغيير يعود إلى إغفالهم خصوصية الحالة اللبنانية واعتبار لبنان بلداً كمعظم بلدان العالم تخضع عملية تغيير هياكله السياسية والاقتصادية في المقام الأول لعوامل داخلية/محلية.

القسم السابع: الأزمة الحالية ومستقبل الاجتماع اللبناني السياسي والاقتصادي
في أواسط عام 2019 أخذت تظهر بوادر أزمة مصرفية مالية تمثلت بتسارع استنزاف احتياطي البنك المركزي من العملات الصعبة وبداية شح السيولة لدى المصارف التجارية وفرض قيود غير نظامية استنسابية على عمليات السحب والتحويل. وترافق ذلك، كما اتضح في ما بعد، مع عمليات تهريب ودائع إلى الخارج. وفي وسط الهلع الذي تسببت به الانتفاضة للمنظومة المالية والسياسية الحاكمة، جرى إغلاق المصارف لمدة عشرة أيام هُرّب خلالها المزيد من الودائع إلى الخارج، ما أدى إلى تفاقم أزمة السيولة لدى المصارف وتدهور متسارع في سعر صرف الليرة. وهذا بدوره زاد من هلع المنظومة الحاكمة، فانفرط عقد

التسوية التي جاءت بالعماد عون إلى رئاسة الجمهورية واستقالت حكومة سعد الحريري. وصار كلّ من الأطراف السياسية يتنصل من المسؤولية عما وصلت إليه الأمور ويلقيها على الآخرين، إلى حد أن بعضاً من هذه الأطراف سعى إلى الالتحاق بركب الانتفاضة. ولم تنجح الجهود التي بُذلت من أجل تشكيل حكومة جامعة لمختلف القوى السياسية، تعمل لوقف التدهور وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. فكان أن أزيحت التوافقية جانباً وجرى تشكيل حكومة «اختصاصيين» برعاية من الأغلبية النيابية. وقامت هذه الحكومة على عجل بإعداد خطة «تعافٍ» حرصت على تضمينها بنوداً تتماشى بشكل عام مع وصفات صندوق النقد الدولي. لكن جمعية المصارف وحاكم مصرف لبنان، بالإضافة الى معظم الطبقة السياسية وبينهم أطراف راعية للحكومة، عارضوا بشدة هذه الخطة، بخاصة ما يتعلق منها بتقييم الخسائر وتوزيعها على مختلف الأطراف. وبعد انفجار مرفأ بيروت واستقالة حكومة دياب واستفحال جائحة كورونا، صارت الأزمة عامة. وبدأ الانهيار على مختلف الصعد المالية والمصرفية والنقدية والاقتصادية والاجتماعية. فتسارعت وتائر ضمور الناتج المحلي الإجمالي، وتدهور سعر صرف الليرة واستنزاف احتياطي العملات الصعبة، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر. وعلى خط مواز أخذت أزمة النظام السياسي تزداد عمقاً ويظهر معها المدى البعيد الذي وصل إليه إفلاس المنظومة الطائفية التي تقبض على خناقه. فالصراعات المحتدمة بين أطرافها استمرت تحول دون تشكيل حكومة جديدة، وتركت حكومة تصريف الأعمال وحاكم البنك المركزي، يسيران بالأوضاع نحو المزيد من الانهيار. وسواء تشكّلت الحكومة أم لم تتشكّل يبقى السؤال عن ما يمكن أن تؤول إليه الأزمة، مطروحاً.

في ضوء ما تقدم بخصوص العوامل التي تحكّمت بالمسار الذي أخذه، تاريخياً، تطور لبنان السياسي والاقتصادي، فإن على من يحاول استشراف المستقبل أن يبحث في ما إذا كان التاريخ سيعيد نفسه مرة أُخرى، وتنتهي هذه الأزمة بإعادة إنتاج قاعدتَي النظام نفسيهما؛ الطائفية السياسية والاقتصاد غير المنتج وإن بشكل مختلف، أم أن الظروف الداخلية والخارجية أصبحت ناضجة لإحداث تغيير بنيوي يذهب باتجاه تحقيق وعود الجمهورية الأولى والثانية بإلغاء النظام الطائفي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة؟

نلاحظ ، في هذا الخصوص بداية، أن الأزمات الحادة التي مر بها لبنان سابقاً، ولا سيما الأزمة التي تحولت في عام 1975 إلى حرب أهلية، كان بُعدها السياسي طاغياً إلى حد بعيد على بُعدها الاقتصادي الاجتماعي. لكن الأزمة الحالية جاءت مزدوجة؛ فالبعد الاقتصادي الاجتماعي الذي أخذته لا يقل حدة عن البعد السياسي. ليس هذا فحسب، بل إن أحد البعدين صار يغذي الآخر. فهل أن هذا المعطى الجديد يحمل في طياته إمكانية انفتاح الأفق أمام التحول إلى نموذج سياسي اقتصادي اجتماعي جديد؟

لقد شكّل العامل الاقتصادي الاجتماعي، وليس السياسي كما في السابق، السبب المباشر لانفجار الأزمة الحالية. فشهد لبنان انتفاضة جماهيرية لم يعرف مثيلاً لها من قبل. فلأول مرة تنزل إلى الساحات جموع غفيرة من مختلف المناطق والطوائف والفئات الاجتماعية، مع حضور شبابي ونسائي لافت، للاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية رافعة، على غرار الانتفاضات العربية التي سبقتها، شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، ما ولّد انطباعاً بأن مسيرة التغيير النوعي للنظام اللبناني قد انطلقت. لكن مع مرور الأيام، أخذ الأمل بهذا التغيير يتلاشى، فصارت الانتفاضة تفقد شيئاً فشيئاً زخمها، ولم يبق من المحتجين سوى عدد قليل نسبياً توزعوا في مجموعات وساحات مختلفة الألوان السياسية والاجتماعية، تردد شعارات فضفاضة، ولكل منها طريقته الخاصة في الاحتجاج. وقد لعبت المنظمات غير الحكومية المموّلة من الخارج دوراً بارزاً على هذا الصعيد. وهكذا، لم يخرج من حشود الأيام الأولى كتلة شعبية متماسكة ووازنة تسير وراء قيادة موحدة، وتحمل برنامجاً للتغيير الفعلي، واضح الأهداف على الصعيدين السياسي والاقتصادي الاجتماعي، ومزوداً بخارطة طريق وأطر تنظيمية وتعبوية تُمكن من تحقيق هذه الأهداف. ولهذا القصور أسبابه الموضوعية؛ فإذا كانت الجموع قد نزلت إلى الساحات تحت وطأة الأزمة المعيشية التي طاولت بشكل أو بآخر كلاً من أفرادها ، فإن مكوّناتها الاجتماعية والسياسية كانت تتحرك على أرضية من المصالح والتوجهات والأجندات المختلفة عموماً، والمتناقضة أحياناً كثيرة، ما جعلها لا تجتمع على تشخيص

واحد لأسباب الأزمة، ولا على برنامج واحد للخروج منها. هذا من جهة ومن جهة ثانية غاب عن ذاكرة أو وعي المنتفضين أن إسقاط نظام لبنان سيكون أصعب بكثير من إسقاط الأنظمة العربية لأنه لم يكن، كما كانت هذه الأنظمة، برأس واحد. وعوضاً عن أن يؤدي ازدياد الأزمة حدة ورزوح المزيد من شرائح المجتمع تحت وطأتها، إلى اتقاد جذوة الانتفاضة من جديد، وبعث الأمل في بروز الكتلة الاجتماعية الدافعة نحو التغيير الجذري، سارت الأمور في الاتجاه المعاكس وذهبت الانتفاضة إلى المزيد من التشرذم. وأصبحت أكثر عرضة للاختراق من قبل أحزاب السلطة والجهات الأجنبية. فتخلّت مجموعات عديدة، عملياً، عن شعار «كلن يعني كلن»، وباتت ترى عدوها في طرف معين من منظومة السلطة دون غيره. وانسحب عدد كبير من الناشطين من الساحات وأصاب الإحباط عدداً آخر. وذهب قسم من هؤلاء ليرى في التدخل الأجنبي على شكل انتداب وحتى احتلال، السبيل الوحيد المتاح للخروج من الأزمة. وفي هذا السياق الذي أخذته الانتفاضة، باءت بالفشل جميع المحاولات التي جرت لجمع ما تبقّى من مكوناتها في جبهة واحدة.

مع انحسار زخم الانتفاضة وخروجها من دائرة التأثير المباشر على مجريات الأمور، أخذت مراكز القوى السياسية الطائفية، بعد الهلع الذي أصابها في الأيام الأولى، تستعيد قواها داخل طوائفها. واستخدمت لذلك شتى الوسائل (تقديم المساعدات المختلفة، التنصل من المسؤولية عن الأزمة وإلقاؤها على الغير، المشاركة بشكل أو بآخر في الاحتجاجات أو قمعها...). وفي هذا السياق، أخذت الصراعات بين هذه القوى تشتد حدة، إلا أنها لم تخرج عن الطابع المزدوج (الداخلي والخارجي) الذي أخذته الصراعات الملازمة للأزمات السابقة، إنما بصيغة معدّلة اقتضتها الازدواجية االسياسية الاقتصادية في الأزمة الحالية. وتلازم ذلك مع اشتراط مصادر التمويل الغربية والعربية التوافق على تشكيل حكومة تكون قادرة على القيام بالإصلاحات النيوليبرالية المعروفة وإلا لن يتمكن لبنان من الحصول على التمويل اللازم لانتشاله من الهوة التي سقط فيها. وترافق هذا الشرط مع شرط آخر ضمني يمهد لنزع سلاح حزب الله ويقضي بأن لا يكون لهذا الحزب أي وجود مباشر أو غير مباشر في الحكومة العتيدة. وبذلك احتدم الصراع على جبهتين: واحدة دارت على ساحة ما تتطلبه خطة الإنقاذ العتيدة من تحديد للخسائر وتوزيع للمسؤوليات. وتحولت هذه المسألة إلى مادة لتصفية الحسابات بين أطراف المنظومة السياسية المالية، يحاول كل منها من خلالها تجنب تسديد أي ثمن سياسي أو مادي يمكن أن يترتب عليه، و يعمل، من ثم، جاهداً على تحميل هذا الثمن للأطراف الأخرى، مستخدماً لذلك مختلف الوسائل، في مقدمها إثارة النعرات الطائفية. أما الجبهة الثانية فدارت على الساحة ذات البعد الدولي - الإقليمي، إذ انساق عدد من مراكز القوى السياسية مع بعض مجموعات الانتفاضة وراء موقف الولايات المتحدة وحلفائها الخليجيين، المطالبين بتجريد حزب الله من سلاحه. باعتبار هذا السلاح والدور الفاعل الذي يلعبه الحزب في الصراعات الدائرة في المنطقة، المسبب الرئيسي للأزمة والمعيق في الوقت نفسه للخروج منها. ونلاحظ في هذا السياق، أن أياً من أطراف الصراع لم يكن لديه، بعد أن طويت خطة التعافي، رؤية واضحة لكيفية الخروج من الأزمة بجانبها المالي الاقتصادي الاجتماعي، وتُرك الوضع على هذا الصعيد يسير نحو الانهيار الشامل. وفي ما يتعلق بالجانب السياسي من الأزمة، أخذت تطفو على السطح أفكار ومشاريع للتغيير بقيت في دائرة النظام الطائفي. وإن خرجت منها فإلى الأسوأ (إجراء انتخابات نيابية مبكرة، إعادة تحديد صلاحيات مواقع السلطة التنفيذية، المثالثة بدل المناصفة، إعلان لبنان دولة محايدة، الفيدرالية، التقسيم...). ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية الاجتماعية أصبحت شرائح المجتمع المتضررة، وهي أكثرية اللبنانيين الساحقة، مسكونة بهاجس تجنب المزيد من الانهيار في مستوى معيشتها والسعي كل بمفرده وراء ما هو متاح، الآن وليس غداً، من وسائل لمعالجة الوضع المتدهور (الهجرة، المساعدات التي تقدمها الأطر العائلية والطائفية والحزبية والمنظمات غير الحكومية، وصولاً إلى استخدام البعض لوسائل غير شرعية).

وعلى خط مواز للسياقين السياسي والاقتصادي، صارت الانقسامات العَمودية في المجتمع اللبناني تأخذ، لناحية حدتها وخطورتها، أبعاداً لم تعرفها من قبل. فبات الكلام على مسؤولية أي من الجهات السياسية أو المالية أو الاقتصادية أو الإدارية، عن جانب من جوانب الأزمة، يُعتبر استهدافاً للطائفة التي تنتمي إليها هذه

الجهة. ومن متابعة ما يقال ويكتب في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، يظهر المدى البعيد الذي وصل اليه انفلات الغرائز الطائفية. فقد صارت هذه الوسائل عبارة عن متاريس وخنادق يتبادل اللبنانيون من خلالها قذائف الحقد والكراهية المؤجّجة للأحقاد والعداوات بين مختلف مكوّنات مجتمعهم المتفسّخ أصلاً.

إن ما تقدم ذكره من وقائع يشير إلى إنسداد الأفق في الوقت الحاضر أمام بروز قوة اجتماعية سياسية قادرة على أخذ لبنان إلى نظام سياسي واقتصادي جديد. كما يشير في الوقت نفسه إلى عدم بروز قوة أخرى قادرة بمفردها على إعادة إحياء النظام الحالي المحتضر، بحلة جديدة. وهذا ما يقودنا إلى التساؤل عن ما إذا كان الخارج هو الذي ستكون له، كما في السابق اليد الطولى، في تحديد الوجهة التي ستأخذها الأزمة؟

تسمح المعطيات المحيطة بهذه الأزمة بالاستنتاج أنها بشكل رئيسي، كما كانت الأزمات التي سبقتها، في عهدة الخارج، إنما في ظروف دولية وإقليمية جديدة تجعلها تختلف عن الأزمات التي سبقتها، ليس فقط لناحية الأبعاد التي تأخذها محلياً، وإنما أيضاً لناحية الدور الذي يمكن أن يلعبه الخارج في تقرير مصيرها. فالجديد هو أن الأزمة الحالية أتت في سياق مسلسل الأزمات التي اندلعت منذ أوائل العقد الماضي في العديد من الأقطار العربية، نتيجة لتفاعل المتغيرات الدولية والإقليمية مع أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية محلية متردية سبّبتها منظومات حاكمة مستبدة سارت في ركاب العولمة النيوليبرالية المتوحشة. فبحجة مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، أخذت الولايات المتحدة قراراً بإعادة تشكيل الشرق الأوسط على نحو يبقيه تحت سيطرتها ويجعل في الوقت نفسه الكيان الصهيوني القطب المهيمن عليه.

وبنتيجة هذا القرار صارت المنطقة العربية، بخاصة بعد الانتفاضات التي شهدها العديد من دولها، ساحة لصراعات دموية عنيفة، تداخلت فيها المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، ولعب فيها الإسلام السياسي، بتلاوينه المختلفة، المعتدلة والسلفية والتكفيرية، دوراً بارزاً. وتحولت هذه الصراعات في عدد من الأقطار (العراق، سوريا، ليبيا، اليمن) إلى حروب داخلية كارثية دمّرت بناها التحتية واقتصاداتها. ومزّقت نسيجها الاجتماعي، وقسّمت كياناتها، وأبادت وشرّدت الملايين من سكانها.

في هذا السياق إذن، جاءت انتفاضة 17 تشرين الأول التي فجّرت الأزمة التي كانت تعتمل في الجسم اللبناني منذ مدة طويلة. وكانت العوامل التي كانت وراءها هي نفسها التي كانت وراء الأزمات العربية. وكذلك كانت الأبعاد التي أخذتها هي نفسها التي أخذتها هذه الأخيرة. وبذلك تداخلت عناصر الأزمة اللبنانية بشكل عضوي مع عناصر أزمة المنطقة وأصبح مصير الأزمة الأولى يرتبط، إلى حد بعيد، بمصير الثانية. فمع احتدام الصراعات الدولية والإقليمية في المنطقة، بخاصة في سوريا، وعلى أرضية اهتراء نظام الطائفية السياسية والاقتصاد غير المنتج، أخذت تشتد حدة الأزمة اللبنانية بشقيها السياسي والاقتصادي. فمن جهة، أصبح حزب الله، على الصعيدين السياسي وخصوصاً العسكري، ذراع محور المقاومة الإقليمي القوي المتصدي للكيان الإسرائيلي والنفوذ الأميركي، ليس في لبنان فحسب، بل في المنطقة ككل. ومن جهة ثانية، أخذ يجف الدم الذي كان يجري في عروق نموذج الاقتصاد الريعي؛ نعني التحويلات المالية والاستثمارات الخارجية والعائدات من السياحة والتصدير، بخاصة ما كان منها يأتي من أقطار الخليج العربية. أما لناحية الأبعاد، فنلاحظ أن أزمة لبنان، كما هي الحال في معظم أقطار المنطقة، صارت تطرح من جهة، مسألة الوجهة التي سيأخذها هذا البلد على الصعيد السياسي: هل سيبقى بحدوده الحالية أم هو ذاهب نحو التقسيم أو الفيدرالية؟ أم أنه، على العكس، سيذهب في اتجاه الانخراط في نوع من الفضاء السياسي الإقليمي العابر للكيانات القائمة؟ وأين سيكون موقعه في الاصطفافات الدولية والإقليمية؟ هذا بالإضافة إلى جملة من الأسئلة الأخرى التي تتعلق بطبيعة نظام الحكم ومدى استقلالية الدولة عن المؤسسات الدينية والطائفية. أما على الصعيد الاقتصادي فتطرح الأزمة أيضاً، في لبنان كما في المنطقة، جملة من الأسئلة حول إمكانية إعادة إنتاج شكل جديد من الاقتصاد الريعي أو التحول إلى اقتصاد بديل منتج، وحول إمكانية إقامة اقتصاد قابل للحياة في الإطار القطري أو الانخراط في إطار من التشبيك/ التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة والإقليم، ثم هل من الممكن التحول إلى نموذج اقتصادي اجتماعي جديد من خلال الانخراط في تيار العولمة النيوليبرالية ؟...

هذه الأسئلة بخصوص الأبعاد التي تأخذها الأزمة في لبنان وفي المنطقة، تعني أن المرحلة التي يمران بها في الوقت الحاضر هي مرحلة مصيرية شبيهة بالمرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى واتفاقية سايكس بيكو، ما يجعلنا في ما يتعلق بأزمة لبنان الحالية نخرج بنتيجة رئيسية هي، على وجه العموم، النتيجة نفسها التي يمكن أن نخرج بها من المتابعة التاريخية التي قمنا بها لتطور الاجتماع اللبناني السياسي والاقتصادي الاجتماعي منذ ما قبل الاستقلال. ومفادها، أن مأزومية هذا الاجتماع ترتبط بشكل وثيق بعجز حركة التحرر العربية عن إنجاز مهمتها التاريخية المتمثلة بالتخلص التام من الهيمنة الاستعمارية الغربية والاحتلال الصهيوني والسير على سكة التنمية الاقتصادية المستقلة والديمقراطية الاجتماعية. فهل تلوح في الأفق الآن إمكانية الخروج من هذا المأزق التاريخي؟

شهدت السنوات القليلة الماضية مستجدّات سياسية واقتصادية دولية وإقليمية على غاية من الأهمية، تؤشر إلى تراجع الأحادية القطبية للولايات المتحدة الأميركية وبداية انحسار نفوذها ونفوذ الغرب عموماً عن المنطقة. فالولايات المتحدة صارت تعاني من أزمة متعددة الجوانب: سياسية واقتصادية واجتماعية في الداخل، وفي الخارج صعود قوي لقطبين دوليين منافسين: الصين وروسيا، ما جعل همها الرئيسي مواجهة هذه الأزمة بشقيها، ودفعها بالتالي إلى أخذ قرار بالانسحاب العسكري التدريجي من الإقليم، خصوصاً أنها اقتربت من تحقيق اكتفاء ذاتي من إنتاجها للنفط محلياً. وعلى خط مواز، دخل الكيان الصهيوني في أزمة وجودية؛ فمحور المقاومة، على الرغم من الأذى البالغ الذي ألحقته العقوبات الاقتصادية بمختلف أطرافه، استطاع من جهة، أن يطور على نحو لافت قدراته العسكرية والقتالية ضد هذا الكيان ويفرض عليه قواعد اشتباك جديدة واستطاع من جهة ثانية، أن يتمدد في المنطقة ويذهب بعيداً في التصدي لنفوذ الولايات المتحدة وحلفائها. وبذلك أخذت اسرائيل تفقد وظيفتها كقاعدة عسكرية يستخدمها الغرب لفرض سيطرته على المنطقة العربية. وفي الوقت نفسه، أخذ مجتمعها الاستيطاني يتفسّخ تحت وطأة التناقضات التي زادت عمقاً بين مختلف مكوناته السياسية والديموغرافية-الثقافية والمذهبية . وجاءت «هبة» الشعب الفلسطيني الأخيرة على امتداد أرضه التاريخية مع معركة «سيف القدس» التي رافقتها، لتشكلا منعطفاً في مسار القضية الفلسطينية، أعادها إلى المسرح العربي والإقليمي والدولي كقضية تحرير وطني لفلسطين كل فلسطين، بعد أن كاد اتفاق أوسلو أن يجعلها طي النسيان. ففي حال استمر تراجع الولايات المتحدة، واستمر محور المقاومة بشقيه الفلسطيني والإقليمي في اندفاعته، ينفتح الأفق جدياً أمام تخلص المنطقة العربية من الكيان الصهيوني والنفوذ الأميركي والغربي عموماً. لكنّ إنجاز هذين الأمرين مجتمعين في حال حصوله، يشكل الشرط الضروري لكن غير الكافي لوضع المنطقة العربية على سكة التخلص من هياكلها السياسية والاقتصادية الاجتماعية العفنة. فالأمر يتطلب وجود قوى اجتماعية سياسية وازنة تحمل بالإضافة إلى هم تحرير الأرض من جميع أشكال الهيمنة الأجنبية، هم بناء دول ديمقراطية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة والعدالة الاجتماعية والتعاون في ما بينها لإقامة فضاء/نظام عربي -إقليمي جيو سياسي اقتصادي قادر على التعامل بندية مع بقية أجزاء العالم السائر نحو التعددية القطبية.

ولكن ليس هنالك في الواقع الحالي ما يؤشر إلى وصول مثل هذه القوى إلى مرحلة متقدمة من النضوج. فالقوى الرئيسية الفلسطينية والعربية والإقليمية، التي تقود في هذه الأيام الصراع مع إسرائيل والولايات المتحدة، لا تملك رؤية واضحة ومتكاملة لمستقبل المنطقة السياسي والاقتصادي بعد التحرير. وتجاربها السياسية في الحكم وخارجه لا تؤشر إلى أنها تعمل على تغيير نوعي على هذا الصعيد. حتى إن المنجزات التي حققتها على طريق التحرر الوطني تبقى عرضة للمراوحة مكانها، إن لم نقل للتآكل. لأن هذه القوى لا تستند إلى جبهات داخلية صلبة. فمجتمعاتها تعاني من انقسامات اجتماعية حادة، طائفية و/أو قومية/ إثنية وفوارق طبقية نافرة بالإضافة إلى تفشي الفساد على نطاق واسع في أوساط النخب السياسية والاقتصادية وتدهور الأوضاع المعيشية لأكثرية المواطنين. وهذه المشاكل لا تستطيع القوى المعنية أن تبقى بمنأى عن تحمل مسؤولية معالجتها. هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن تراجع الولايات المتحدة لا يعني أن دورها في الإقليم لم يعد محورياً. فحضورها العسكري فيه لا يزال قوياً، والعقوبات الاقتصادية التي تفرضها أثبتت

فاعليتها، كما أن حلفاءها المحليين ما زالوا على جانب لا يستهان به من التأثير والقوة. فإسرائيل لم تتوقف لا عن تنفيذ مخططاتها داخل الأراضي الفلسطينية ولا عن اعتداءاتها المتكررة على سوريا وإيران. أضف إلى ذلك دخول أطراف دولية وإقليمية أخرى (الصين وروسيا وتركيا وبعض الدول الأوروبية) بقوة إلى حلبة الصراع على النفوذ السياسي والاقتصادي في المنطقة. ولكل من هذه القوى مصالحها الخاصة التي تتقاطع أحياناً وتتصادم أحياناً أخرى مع مصالح هذا أو ذاك من الأطراف الأخرى بما فيها قوى محور المقاومة. هذا في حين لا يزال للمشرق العربي أهميته الجيوسياسية الخاصة. والتراجع النسبي لأهمية موارده من النفط الخام لم يقلل من أهميته الاقتصادية. فقد صار ساحله المطلّ على المتوسط يُعتبر من أضخم خزانات الغاز الطبيعي في العالم وصار في الوقت نفسه معبراً رئيسياً لأنابيب النفط والغاز الطبيعي إلى أوروبا وحلقة رئيسية في مشروع الحزام والطريق الصيني.

هذه المعطيات بمجملها تجعل من غير المتوقع لأزمة لبنان الحالية، التي هي جزء لا يتجزأ من أزمة المنطقة، أن تنتهي في المدى المنظور إلى تغيير جذري للنظام القائم. كما تجعل من غير المتوقع أيضاً أن تنتهي قريباً هذه الأزمة، كما انتهت إليه الحرب الأهلية، بتسوية ترعاها تفاهمات دولية وإقليمية تنقل لبنان إلى جمهورية ثالثة تعيد إنتاج النظام نفسه بحلة جديدة. لأن موازين القوى بين الأطراف المتصارعة في المنطقة كما هو واضح لم تستقرّ بعد على حالة من الاستقرار. وما يمكن توقعه، في أحسن الأحوال، والحال هذه، هو حدوث تسويات موضعية عابرة بين القوى المتصارعة الرئيسية في هذا البلد أو ذاك من بلدان الإقليم، تسمح بالتقاط الأنفاس وإعادة تنظيم الصفوف على أمل التمكن من فرض قواعد اشتباك جديدة مع الخصم. وإذا كان من تسوية في لبنان في المدى القريب فسوف لا تخرج من هذا الإطار. وهدفها الرئيسي سيكون، على الأرجح، تشكيل حكومة جديدة تستطيع الحصول على مساعدات خارجية بما يكفي لمنع الانهيار الشامل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية درءاً لدخول البلد في فوضى عارمة واضطراب أمني إن لم نقل احتراب أهلي. وهذا ما تعمل على تحقيقه أوساط غربية بخاصة فرنسا. فالانهيار سيتسبب على ما ترى هذه الأوساط، بإحكام حزب الله سيطرته على لبنان وهجرة كثيفة إلى البلدان الأوروبية مع ما يمكن أن ينتج عن هذه الهجرة من موجات إرهاب تجتاح هذه البلدان من جديد. وللحكومة العتيدة أيضاً مهمة أخرى وهي الإشراف على تنظيم انتخابات نيابية وبعدها انتخابات رئاسية يُراهن على أن نتائجهما ستؤدي إلى تحجيم قوة حزب الله وإزاحته عن المسرحين اللبناني والإقليمي. ولكنّ هنالك أوساطاً أخرى ولا سيما في الولايات المتحدة والخليج ترى العكس، أي أن ترك الوضع في لبنان يذهب إلى الانهيار الشامل والفوضى العارمة هو الذي سيؤدي في نهاية الأمر إلى استنزاف قوة حزب الله وإخراجه من دائرة التأثير محلياً وإقليمياً. وعلى ما يبدو فإن الاتجاه الغالب في الوقت الحاضر هو إلى الأخذ بالرؤية الأولى. لكن في حال فشلت محاولة التوصل إلى تجديد الاتفاق النووي وفشلت معها المحاولات الجارية لتبريد بؤر الصراع في المنطقة، يكون من المرجّح العودة إلى الأخذ بالرؤية الثانية. عندها يصبح من غير المستبعد نشوب حرب إقليمية ينتج عنها خارطة جديدة للمنطقة. ولا يمكن منذ الآن التنبّؤ لا بما ستكون عليه معالم هذه الخارطة ولا بما يمكن أن يكون عليه موقع ووضع لبنان فيها. فذلك يتوقف على ما ستسفر عنه الحرب من موازين قوى جديدة بين الأطراف المعنية.

إذا كانت الظروف الداخلية والخارجية لم تنضج بعد لعبور لبنان إلى نموذج سياسي واقتصادي اجتماعي بديل للنظام الحالي المتهاوي وأن الغلبة بالتالي ستكون في المدى المنظور وفي أحسن الأحوال للقوى التي تعمل على ترميمه، فماذا بوسع القوى المحلية الساعية إلى التغيير المنشود أن تعمله والحال هذه؟

طبعاً ليس المطلوب من هذه القوى أن تبقى مكتوفة الأيدي، بانتظار نضوج الظروف الدولية والإقليمية التي تتيح التغيير. فالمفترض أن تسارع منذ الآن إلى بلورة برنامج متكامل للتغيير المنشود، لا ينفصل فيه البعد الوطني المقاوم لإسرائيل والإمبريالية عن الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تكثيف الجهود من أجل حشد أوسع تحالف وطني وشعبي حول هذا البرنامج بهدف خوض نضال طويل النفس وبمختلف الأشكال، لفرض أكبر قدر من التنازلات على مراكز القوى السياسية والاقتصادية العاملة على ترميم النظام.

وعلى خط موازٍ على قوى التغيير أن تعمل أيضاً، مع نظيراتها في المنطقة العربية، على إقامة إطار جبهوي للنضال المشترك من أجل تحقيق التغيير المنشود على مستوى المنطقة ككلّ.